الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط في ضوء ثورات الربيع العربي

((دراسة في الجغرافيا السياسية))

الأستاذ المساعد الدكتور
هاشم كاظم صبيخي
جامعة ميسان – كلية التربية

الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط في ضوء ثورات الربيع العربي ((دراسة في الجغرافيا السياسية))

الأستاذ المساعد الدكتور
هاشم كاظم صبيخي
جامعة ميسان – كلية التربية

الملخص:

تحتل منطقة الشرق الأوسط مكان الصدارة في سلم أولويات الإدارة الأمريكية المتعاقبة منذ عهد الرئيس جيمس مونرو وصولاً إلى عهد الريس الحالي أوباما واتبعت تلك الحكومة استراتيجيات مختلفة تجاه منطقة الشرق الأوسط ترتبط إلى حد كبير بالظروف الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية وطبيعة التطورات والمخاطر التي تهددها في الخارج وكانت كل استراتيجية تتبع من أهداف ومصالح الولايات المتحدة المتمثلة بضرورة الحفاظ على تدفق أمدادات الطاقة (النفط والغاز) والحفاظ على أمن اسرائيل وكذلك حماية حلفائها في المنطقة.

وعندما أندلعت ثورات الربيع العربي في عدد من الدول العربة ، أتبع الرئيس أوباما استراتيجية مختلفة حيالها سميت باستراتيجية القوة الذكية (soft power) التي تجمع ما بين التلويح باستخدام القوة وما بين الدبلوماسية من أجل الوصول إلى الأهداف المرسومة للولايات المتحدة فضلاً عن اتباع ما يعرف بسياسة (التكيف الاستراتيجي) مع الحركات والأحزاب السياسية التي تصدت للمشهد السياسي في دول الربيع العربي ما دامت تلك الحركات لا تشكل تهديد على مصالحها في المنطقة.

المقدمة

في ظل المتغيرات المتلاحقة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط في أعقاب ثورات الربيع العربي تجددت الدعوات للمطالبة بإعادة تقييم جذري للاتجاهات الرئيسية الأمريكية ومصالحها في المنطقة والخيارات السياسية المتاحة ، وضرورة إعادة النظر بشكل منهجي في سياستها المناسبة لتحقيق وتبني منهج (التكيف الاستراتيجي) ، ففي الوقت الذي تظل فيه بعض السياسات الأمريكية الحديثة والقديمة صالحة للتعاطي في الوقت الحاضر ، إلا انه في ظل التحولات الجيوسياسية الأخيرة والتي حملت معها معطيات جديدة على المشهد السياسي ، وبدت السياسة الأمريكية في خضم هذه التحولات أكثر تأزماً وشابها نوع من الارتباك الواضح بعد اجتياح ما يسمى بثورات الربيع العربي للمنطقة وكشفت عن عدم قدرة الولايات المتحدة على استيعاب تلك المتغيرات في ظل تعقيدات الوضع السياسي في منطقة الشرق الأوسط.

وتمثل تلك المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية منطقة مركزية للحزام الطرفي إلى يشكل خط المواجهة الجيوسياسية لعملية الاستقطاب ، إلى جانب ذلك كان الشرق الأوسط وما يزال يمثل مساحة جيو اقتصادية للموارد الطبيعية ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للكيان الاقتصادي الأمريكي وسيادته داخل العسكر الرأسمالي ، بحيث أصبح فقدان السيطرة على الشرق الأوسط يعني تغير لميزان القوى العالمي لصالح قوى أخرى من الناحية الجيوسياسية ومن الناحية الاقتصادية – السياسية على حد سواء.

وفي ضوء تلك المستجدات سوف يركز البحث على الإستراتيجية الأمريكية عبر مراحل متعددة بدءً من عهد الرئيس الأمريكي جيمس مونرو وصولاً إلى عهد الرئيس الحالي اوباما مع التركيز على دور تلك الاستراتيجيات تجاه منطقة الشرق الأوسط في ضوء أحداث الربيع العربي.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في التغير المفاجئ في الموقف الأمريكي من دول الشرق الأوسط بصورة عامة ، ودول الربيع العربي بشكل خاص ، وتأييدها لحركات الإسلام السياسي التي تصدت للمشهد السياسي في تلك الدول وابتعادها عن حلفائها التقليديين.

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة العديد من الفرضيات من خلال طرح الأسئلة الآتية :-

١. هل أن السياسة الأمريكية تجاه ثورات الربيع العربي ذات أبعاد إستراتيجية أم مرحلية (تكتيكية).
٢. تفترض الدراسة إن للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط دور في انتهاج إستراتيجية جديدة.
٣. هل أن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تتأثر أو تتصادم مع مبادئ الإسلام السياسي الذي تصدر المشهد السياسي في تلك الدول.

هدف الدراسة

السعي إلى معرفة واستيضاح الاستراتيجية الأمريكية في دول الربيع العربي خلال فترة التحولات الديمقراطية ، ومعرفة ما إذا كان التحول في تلك الاستراتيجية هو حقيقي أم انه تحول ظاهري شكلي ومرحلي (تكتيكي) لا يعكس حقيقة توجهات ونوايا ومخططات الإدارة الأمريكية في المنطقة العربية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسية في كونها تعالج موضوعاً مهماً ومحورياً في الشرق الأوسط والمتمثل بالموقف الأمريكي المفاجئ (الدراماتيكي) تجاه ثورات الربيع العربي والذي يمكن وصفه بـ (الزلزال السياسي) في

دول بقيت طوال العقود الماضية تحت أنظمة دكتاتورية (شمولية) ، كما تأتي أهمية الدراسة من كونها ترصد وتحلل المواقف الأمريكية من تلك الثورات الاحتجاجات في محاولة لتفسير التباين المثير للاستغراب من المواقف الأمريكية تجاه تلك الثورات.

حدود الدراسة

ترتبط حدود الدراسة الزمانية من عهد الرئيس الأمريكي جيمس مونرو إلى عهد الرئيس اوباما التي حدثت في عهده الاحتجاجات والثورات الشعبية (دول الربيع العربي) في نهاية ٢٠١٠ ولغاية الوقت الحاضر.

أما الحدود المكانية فهي تنحصر في حدود (دول الربيع العربي التي حدثت فيها الثورات ، وفي دوائر صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية).

الشرق الأوسط (The Middle East)

مصطلح جغرافي سياسي حل محل الشرق الأدنى (Near east) أثناء الحرب العالمية الثانية [١] ، وبالرغم من إن الإقليم يمتاز بكيان جغرافي حقيقي وصفات وتفاعلات طبيعية ، بشرية ، تاريخية وسياسية ، إلا انه يصعب تحديده بصورة دقيقة وواضحة كمنا هو الحال في الكثير من الأقاليم الجغرافية الأخرى ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى اتساع وضيق الإقليم على خريطة العالم حسب التصنيف أو الهدف الذي يسعى إليه الباحث في مجال من مجالات العلوم الطبيعية أو الإنسانية ، فالولايات المتحدة الأمريكية ترى أن الشرق الأوسط يبدأ بالمغرب ويمتد نحو آسيا الوسطى مروراً بشمال إفريقيا والمشرق العربي والقرن الإفريقي وإيران وتركيا[٢] ، غير إننا في هذا البحث نستخدم مصطلح الشرق الأوسط لوصف فضاء جغرافي معين كما حدده أحد المختصين في الجغرافيا السياسية والذي عرفه بأنه (الإقليم الذي يمتد من المحيط الأطلسي غرباً حتى حدود شبه القارة الهندية شرقاً ، ومن البحر المتوسط والبحر الأسود وجبال القوقاز وبحر قزوين شمالاً حتى بحر العرب والنطاق السوداني جنوباً) ، وهذا يعني أن الإقليم يضم جميع الدول العربية فضلاً عن تركيا ، إيران ، قبرص ، أفغانستان ، إثيوبيا ، اريتيريا ، جيبوتي ، خريطة (١).

وتنبع أهمية الشرق الأوسط في موقعه الجغرافي ومن أهميته التاريخية والحضارية ومن الثروة النفطية التي يحتضنها مع ما يرافق ذلك من مخاطر سياسية [٣].

وسوف يتم التركيز في هذا البحث على دول الربيع العربي التي هي جزء من هذا الفضاء الجغرافي إلي يطلق عليه مصطلح الشرق الأوسط.

خريطة رقم (١) دول الشرق الأوسط

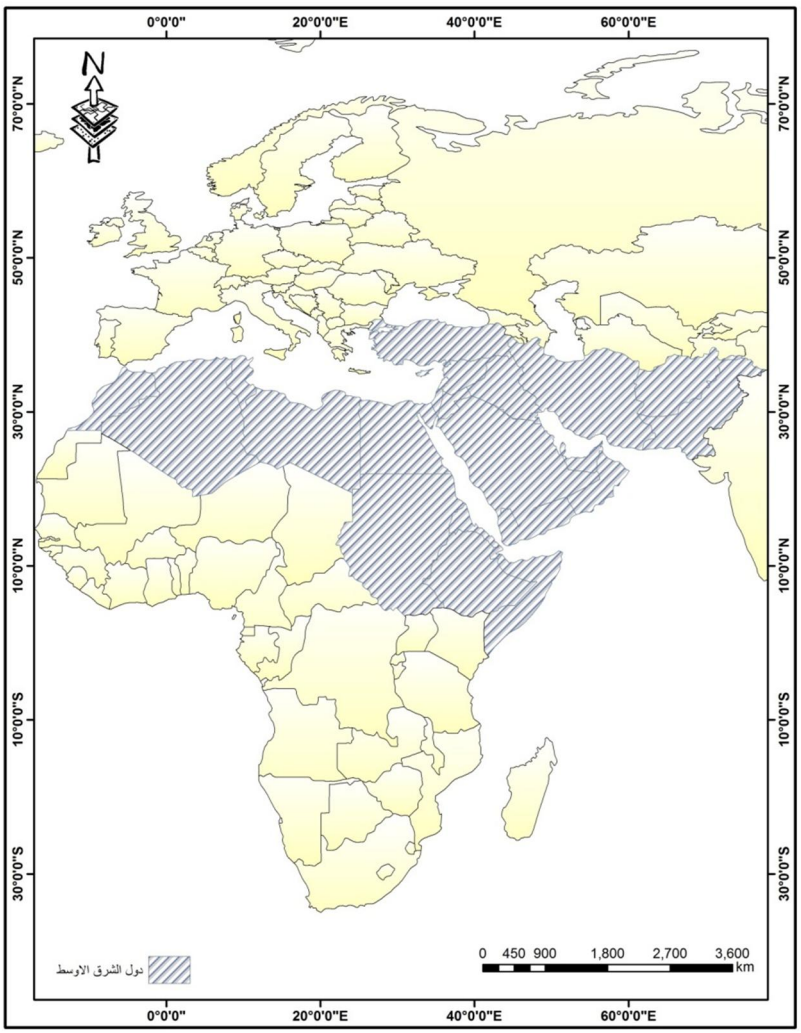

المصدر : عمل الباحث اعتمادا على معين حداد ، الشرق الاوسط ، دراسة جيوبولتيكية ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٢، ص٣٠

إن الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط تناولتها دراسات كثيرة أخذة بعين الاعتبار تدرج القوة والتماسك بدءاً من المركز وصولاً إلى الأطراف ، فالشرق الأوسط هو عبارة عن ثلاث دوائر متداخلة: الأولى تمثل قلب الشرق الأوسط أو المجال الحيوي وتضم العراق ، سوريا ، لبنان ، الأردن ، فلسطين ، مصر. أما الدائرة الثانية : فتضم السعودية ، السودان، وإيران ، وتركيا. أما الدائرة الثالثة: تمثل بلاد المغرب العربي ، وتشمل تونس ، الجزائر ، المغرب ، ليبيا ، موريتانيا. وهناك امتدادان أيضاً اسيوياً يضم باقي دول شبه الجزيرة العربية وتشمل اليمن ، الكويت ، قطر ، البحرين ، سلطنة عمان ، الإمارات العربية. والثاني يمثل دولتين إفريقيتين هما الصومال وإثيوبيا ، وهناك أيضاً امتداد أوربي – شرق أوسطي هما قبرص – اليونان وامتداد آسيوي شرقاً ويشمل باكستان وأفغانستان والجمهوريات الإسلامية في أسيا

الوسطى والقوقاز التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي [٤] ، لذلك فان التباين في التوصيفات في كتابات الكثير من المفكرين في مختلف مراكز الأبحاث والدراسات الإستراتيجية أمراً طبيعياً بسبب تباين الكثير من وحداته السياسية.

المبادئ الأساسية التي سارت عليها الإدارات الأمريكية المتعاقبة والتي تأثرت بتيارات أساسية عدة أهمها :

١. التيار المثالي المتجذر في السياسة الأمريكية والذي يدعوا إلى التدخل المستمر في الشؤون الدولية على قاعدة المتبنى الفكري الذي يؤيد مبدأ انتشار الليبرالية ونظم الحكم الديمقراطية لاسيما في منطقة الشرق الأوسط كونها تقع في وصف (فوكاياما) ضمن العالم التاريخي ولم تتجاوز بعد عتبة عالم ما بعد التاريخ ، فهي بحاجة إلى انتشار هذا المبدأ.
٢. التيار الواقعي الذي يشدد على المصالح القومية للولايات المتحدة ويتحاشى المواجهة المستمرة والانغماس في الشؤون الداخلية ، بمعنى أن هذا التيار يحاول الانصراف إلى معالجة هموم الداخل ليس بالانفصال عن مؤثرات الخارج بل الاعتماد عليها كوسائل لتحقيق المصالح الأمريكية.
٣. تيار صدام الحضارات الذي ظهر بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وما زال دعاته يروجون لفكرة الخطر الداهم الذي يواجه الولايات المتحدة نتيجة الحتمية التاريخية لطبيعة التناحر بين الحضارات ولاسيما بين الإسلام والديانات الأخرى ، وهو التيار الذي لاقى ترحيباً من لدن الإدارة السابقة (بوش الابن) (المحافظين الجدد) ، وكان سبباً مباشراً لجملة الأخطاء التي ارتكبت في منطقة الشرق الأوسط خصوصاً والعالم الإسلامي عموماً[٥] ، هذه التيارات ليست في الواقع أفكاراً متضاربة أو مفصولة فصلاً نهائياً وإنما هي مناهج في التفكير يستطيع صناع القرار السياسي التوليف فيما بينهما وانتقاء ما هو مفيد في تنفيذ استراتيجياتهم.

المرتكزات الأساسية للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط

تصوغ الولايات المتحدة ستراتيجياتها في مناطق العالم المختلفة ومنها منطقة الشرق الأوسط وعلى هدى مرتكزات أساسية تحاول من خلالها تمرير سياستها الخارجية بغية تحقيق الأهداف النهائية لمصالحها القومية ، ولان منطقة الشرق الأوسط من بين المناطق المفصلية في تحقيق تلك الأهداف فقد خصها الخطاب الأمريكي بنوع من الاستثنائية لاسيما بعد التحول الحاصل في النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة [٦] ، ويمكن إجمال تلك المرتكزات المؤثرة في توجهات الإدارة الأمريكية بالآتي :-

أولاً :ـ المرتكز الأيدلوجي

أصبحت المكانة الفريدة للولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة تحضى باعتراف عالمي واسع النطاق ، وطبقاً لتلك المكانة المتميزة أصبحت هي من تقرر شؤون الكثير من القضايا الدولية والإقليمية ، ولان

الشرق الأوسط فقد احتل موقعاً بالغ الأهمية في جيو سياسية الولايات المتحدة الأمريكية ومشروعها الخاص بالهيمنة على العالم القديم وثروته النفطية ، فضلاً عن تحول بعض دوله ، كمصدر للارهاب من وجهة النظر الأمريكية.

ثانياً :ـ المرتكزات الجيوستراتيجية

إذا كانت الجيوستراتيجية تعني بالبحث في المركز الاستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية سواء في الحرب أو السلم ، فتتناول بالتحليل استناداً على عناصره أو عوامله ، بمعنى إنها تهتم بدراسة الموقع الاستراتيجي للدولة أو المنطقة الإقليمية ومدى تأثر هذا الموقع وتلك المنطقة في العلاقات الدولية أثناء السلم والحرب[٧] ، فان الدلالة الأمريكية المبكرة على جدية الموقع الجيوستراتيجي للشرق الأوسط قد ظهرت في تصريح أدلى به (ماهان) القيادي في البحرية الأمريكية والذي ترجع إليه التوصيات الأولى لمنطقة الشرق الأوسط والذي أشار فيه ، إن الشرق الأوسط سواء كمفهوم استراتيجي أو كموقع على الحدود الجنوبية للبحر المتوسط واسيا هو مسرح مواجهة استراتيجية بين القوى المتصارعة [٨].

فالشرق الأوسط في الاصطلاح الجغرافي – السياسي على انه كامل المنطقة الممتدة لمساحة جغرافية تقدر بنحو ١٧,٧٨٨.٥٣١ مليون كم٢ موزعة على النحو الآتي :

جدول رقم (١)

الدولة	المساحة
الوطن العربي	١٣.٩٢٣.٠٠٠
باكستان	٧٩٦.١٠٠
أفغانستان	٦٥٢.٠٩٠
إيران	١.٦٣٣.١٩٠
تركيا	٧٧٥.٠٠٠
قبرص	٩.٢٥١

وتشكل مساحة الشرق الأوسط حوالي ١٢,٥٪ من إجمالي مساحة العالم أما الكتلة السكانية الشرق أوسطية فتقدر بنحو ٦٣٠ مليون نسمة تمثل ما نسبته ١٠٪ من سكان العالم.

وعليه فان دراسة المرتكزات الجيوستراتيجة للولايات المتحدة إزاء منطقة الشرق الأوسط تقودنا إلى تسليط الضوء على بعض المفردات وتأثيرها في صناع القرار كمحددات أو دوافع تتحكم في صياغة السلوك الأمريكي إزاء المنطقة ومن بين تلك الدوافع ما يأتي :-

١. الدافع الجيوسياسي

يشكل الشرق الأوسط بالنسبة للخطاب السياسي الرسمي للولايات المتحدة الأمريكية وحدة سياسية واضحة وان تضمنت أكثر من منطقتين متميزتين هما جوار إسرائيل والخليج النفطي وتختلف كل واحدة

منهما من حيث وظيفتها الجيوسياسية والجيوعسكرية[٩] ، إذ تتنازع هذه المنطقة عوامل عديدة أكثرها بروزاً عاملان احدهما جغرافي والآخر بنيوي اقتصادي سياسي وأمني وكل واحد من هذه العناصر يشكل أهمية خاصة للولايات المتحدة[١٠].

هذه العوامل لا يلغي احدهما الآخر بل يمكن أن يكون معززاً له ، فالنفط وحده لم يكن هو الذي شكل مصير الشرق الأوسط ، لان تلك المنطقة وقبل اكتشاف النفط بزمن طويل كانت بمثابة ملتقى استراتيجي للطرق بين إفريقيا واوراسيا كما هو اليوم ، ولكن بعد التغيير الوظيفي للمنطقة بالنفط أو بدونه ستظل الأهمية الإستراتيجية وخاصة الجيوعسكرية قائمة.

٢. الدافع الجيو اقتصادي

اهتمت النظريات الجديدة بمنطقة الشرق الأوسط كواحدة من أهم المناطق الجيوستراتيجة للسيطرة على العالم على عكس نظريات المجال الحيوي السابقة التي ركزت على اوراسيا على أساس أن السيطرة عليها يمكن أن تتيح لأي قوة السيطرة على العالم كله، وخلال الحرب العالمية الثانية وما تلاهما تمت صياغة مفهوم السيطرة على منطقة الشرق الأوسط لإحلال القوة الأمريكية بدلاً من القوى الأوربية لتحقيق مصالح الولايات المتحدة انطلاقاً من فرضيتن ، الأولى إن القوى الأوربية غير قادرة على تحقيق السيطرة الفعلية على تلك المنطقة بسبب خروجها منهكة من الحرب العالية الثانية.

لقد ظلت منطقة الشرق الأوسط تمثل حلقة أساسية في مشروع الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على العالم برمته وهي تتدخل عسكريا من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأساس ، فالعراق وأفغانستان ينسجم احتلالهما مع نظرية جغرافية القوة التي نادى بها (ماكندر) والتي تربط بين السيطرة على قلب الأرض والسيطرة على كل دول العالم ربطاً عضوياً فهما يقعان على خط القوة داخل آسيا وهما لا يوفران للاحتلال الأمريكي قوة الأمن السياسي والعسكري فقط وإنما قوة الأمن الاقتصادي الاستراتيجي بفعل المخزون الهائل من النفط في بحر قزوين من جهة وفي شمال وجنوب العراق من جهة أخرى [١١].

إن حقيقة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بنفط المنطقة يعود لجملة عوامل تأتي في مقدمتها حماية الاقتصاد الأمريكي من أي تقلب قد يتعرض لها نتيجة وقف تدفق النفط أو حتى ارتفاع أسعاره بشكل كبير والعامل الآخر الحفاظ على مستوى ونمط الحياة في الولايات المتحدة القائم على الاستهلاك الكبير للطاقة فضلاً عن التحكم بأسعار النفط وتوزيعه.

إن ضمان حرية تدفق النفط إلى الولايات المتحدة وحلفائها بأسعار منافسة من أولويات السياسة الأمريكية ، انطلاقا من مفهوم إن من يسيطر على النفط سيتحكم في الاقتصاد العالمي ، علماً أن معظم

الشركات النفطية في الخليج العربي هي من جنسيات أمريكية الأمر الذي يجعلها تتحكم في مفاصل السياسة الخارجية لحلفائها وهذا ما ثبت في حرب الخليج الثانية [١٢].

لقد مرت الإستراتيجية الأمريكية في العالم وفي الشرق الأوسط على وجه الخصوص بمراحل عديدة تختلف الواحدة عن الأخرى وذلك بحسب سياسة الرئيس الأمريكي التي تتأثر هي الأخرى بمرجعيته وانحداره من احد الحزبين (الديمقراطي أو الجمهوري) وكذلك تأثره بما تقدمه مراكز الأبحاث والدراسات الإستراتيجية والتي تتلائم وتتناغم مع كل مرحلة.

تطور الإستراتيجية الأمريكية منذ عهد مونرو إلى عهد اوباما

١. مبدأ جيمس مونرو (الاستعمار في الداخل)

بعد أن انتهت حروب الاستقلال وإعلان تشكيل الاتحاد الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٧٧٦ جاء المبدأ الذي قدمه الرئيس الأمريكي جيمس مونرو – وعرف باسمه – في رسالة إلى الكونغرس الأمريكي في كانون الأول عام ١٨٢٣ ، لكي يجسد انشغال البرجوازية الأمريكية الفتية بالعمل على استكمال سيطرتها الكلية على القارة الأمريكية ، وتصفية وجود وسيادة سكانها الأصليين من الهنود ، ولكي تقنن عمليات التوسع في أمريكا الوسطى والجنوبية وجهود الحفاظ على مصالح هذه البرجوازية فيها من منافسة البرجوازية الأوربية لها ، لابد لها من استكمال سيطرتها على (السوق القومي) وحمايته من مزاحمة الرأسمالية الأخرى القادمة من خلف الحدود القارية للبلاد ، لقد ظل مبدأ مونرو الركيزة الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية قرابة قرن كامل ، تمكنت خلاله البرجوازية الأمريكية من بسط هيمنتها على مصادر الثروات الطبيعية الهائلة في القارة دون منافس أو منازع ، كما تجنبت تبديد مصادر الطاقة في الصراعات التي كانت أوربا واسيا وأفريقيا مسبباً لها.

٢. وليم ماكس (التطلع خارج الحدود)

مع بداية القرن العشرين بدأت البرجوازية الأمريكية الفتية بعد أن تضخمت عوامل النمو الصناعي والمالي والعسكري لها في التطلع إلى خارج الحدود ، بفضل التحول الذي طرأ على الرأسمالية الأمريكية ، اتجهت لفتح أبواب أمام سيل إنتاجها المتدفق ، ولقد عبر الرئيس الأمريكي وقتذاك ، وليم ماكس ، عن التوجه الموازي لهذا التطور على صعيد السياسة الخارجية للاتحاد عام (١٩٠١) بقوله (إننا وصلنا إلى درجة من فائض الإنتاج تتطلب منا أن نفتح لهذا الفائض أسواقاً جديدة تستوعبه لكي لا يواجه مرحلة من الكساد الاقتصادي قد تقضي على نمو وتطور بلادنا)[١٣].

٣. مبدأ ترومان (إشعال الحروب الباردة)

لقد صنفت الولايات المتحدة خروجها للعالم بروح مثالية رسمت صورتها بعناية تحت شعار أمريكا الجديدة في الداخل ومبادئ نيسلون الأربعة عشر في الخارج. واتخذت من المناصرة الشكلية لـ (حق الشعوب في تقرير مصيرها) ، وسيلة للحد من نفوذ القوى المنافسة واحتلال مواقعها.

ورغم الطابع العدواني تجاه الاتحاد السوفيتي السابق ، فان الولايات المتحدة سعت مثل خصمها لتحديد إستراتيجية ملائمة تسمح بالتعامل مع عدم الاستقرار في المنطقة مع تفادي الدخول في حرب كونية مع (العدو الأحمر) مكتفية بما عرف بمبدأ الاحتواء كأساس ومحرك وباعث لكل الأفكار والقرارات والعلاقات التي تصدر عنها في إطار سياستها الخارجية طوال سنوات الصراع الدولي بينها وبين الاتحاد السوفيتي السابق [١٤]. ولقد ظل مبدأ الاحتواء هو العامل المحدد والمتحكم في الإستراتيجية السياسية والعسكرية الأمريكية الشاملة مع الاتحاد السوفيتي السابق وهو المبدأ الذي كان يهدف إلى حرمان السوفيت من التوسع خارج مجال نفوذه التقليدي (أوربا الشرقية) ، ومن ثم الحفاظ على ميزان القوة الدولي الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية ، وتجسد هذا المفهوم منذ بداية الحرب الباردة في احتواء الاتحاد السوفيتي وسياسته وحلفائه داخل دائرة محكمة تتكون من قواعد وأحلاف وعلاقات وسياسات وإدارة أزمات وإشعال حروب وتدبير انقلاب واغتيال زعماء ، أي أن الاحتواء كان عبارة عن رؤية عامة قد تتخذ أشكالاً عسكرية وسياسية متنوعة لكنها لا تقوم على خطة إستراتيجية عسكرية واضحة المعالم ، بل إنها تأخذ بعين الاعتبار نقاطاً رئيسية تتعلق بالعالم الذي ستواجهه الولايات المتحدة في المستقبل[١٥]. ومع انتهاء الحرب الساخنة بدأت الحرب الباردة وكرس مبدأ ترومان نهائياً انتهاء عصر (العزلة) والتدخلات العابرة ، وبداية عصر المسؤولية الأمريكية العالمية ، وكان التجلي الأمثل لتطبيق مبدأ ترومان في الشرق الأوسط هو تشكيل (دويلة إسرائيل) ، كما تجسد المبدأ أيضاً بمساعي الولايات المتحدة لربط المنطقة بسلسلة من الأحلاف والتكتلات ومعاهدة الدفاع المشترك.

٤. مبدأ ايزنهاور (ملئ الفراغ)

مع بدايات النصف الثاني من القرن العشرين أتيحت للولايات فرصة (تاريخية) لدخول المنطقة ، فبعد ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر وفشل العدوان الثلاثي عليها تمكنت الولايات المتحدة من الإطاحة بنفوذ الإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية والإحلال محلهما عبر إعلان مبدأ (ايزنهاور) الذي طرحه لأول مرة في بداية ١٩٥٧ والفكرة المحورية في نظريته التي عرفت بنظرية (ملئ الفراغ) للحيلولة دون دخول الاتحاد السوفيتي السابق لشغل مراكز الاستعمار القديم الشاغرة مما يقتضي تحركاً أمريكياً سريعاً وفعالاً ولقد استطاعت الولايات المتحدة بموجب مبدأ ايزنهاور أن تمد نطاقها (المجال الحيوي) إلى الشرق الأوسط ، وكان ابرز تطبيقات المبدأ هو التدخل المباشر في لبنان وفي الأردن ، كما مهد الطريق للتدخل في جنوب شرق آسيا ، وخلق المشروع الأمريكي هذا حالة استقطاب حادة في المنطقة بين الاتجاهات والنظم الثورية أو كما يصفونها بـ (الراديكالية) بزعامة (مصر عبد الناصر) وبين الاتجاهات والنظم المحافظة المرتبطة بإسرائيل عن طريق الحليف الأمريكي والمصالح المشتركة ، وقد أدى هذا الصراع إلى قيام حرب عام

١٩٦٧ التي اضطر بعدها الاتجاه (الراديكالي) إلى التراجع عن مواقع عديدة (اليمن وغيرها) والتفرغ لإزالة آثار العدوان [١٦] وكان هدف واشنطن من إعلان مبدأ ايزنهاور ما يأتي :-

أ. إفهام الروس ان الولايات المتحدة على استعداد لخوض الحرب في سبيل التصدي لغزوهم للشرق الأوسط.

ب. تقوية الحكومات الصديقة التي يتهددها عبد الناصر وحلفائه.

ج. إيجاد وسيلة أخرى غير المعاهدات والتحالفات بإمكان الحكومات التي تخشى تهديد السوفيت أو عبد الناصر أن تلجأ إليها من أجل الارتباط بوضوح بالولايات المتحدة.

وفي عام ١٩٥٧ اخبر ايزنهاور زعماء الكونغرس بأن (الفراغ الراهن في الشرق الأوسط يجب أن تملأه الولايات المتحدة قبل أن تملأه روسيا).

ومنذ ذلك الوقت سيطرت على سياسات واشنطن الخاصة بالشرق الأوسط فكرة (ملئ الفراغ) الناتج عن ازدياد ضعف بريطانيا وفرنسا وبدء اختفائهما من المنطقة[١٧].

٥. مبدأ نيكسون (الإنابة المدعومة)

أثرت الهزيمة الفيتنامية سلباً على التوجهات الرسمية للسياسة الخارجية الأمريكية وأجبرتها على التوقف لفترة ، والبحث عن بدائل ومن هنا برزت فكرة الرئيس الأمريكي نيكسون والتي اعتمدها مع بداية السبعينات والتي عبر عنها في رسالته باسم (الوضع العالمي)❖ عام ١٩٧١.

أما في منطقة الشرق الأوسط ، فلقد برز مبدأ نيكسون عملياً من خلال التحركات المكوكية لـ (هنري كيسنجر) من أجل أن (يقرر الشرق اوسطيون مستقبلهم) برعاية العراب الأمريكي ومن هنا بدأت المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والرئيس المصري الأسبق (أنور السادات) والتي انتهت بتوقيع اتفاقية سيناء الأولى والثانية ، وبدخول الولايات المتحدة إلى المنطقة كشريك رئيس يملك كل أوراق اللعبة [١٨].

وقد شهدت فترة الرئيس نيكسون وبجهود وزير خارجية كيسنجر من التوصل إلى اتفاقيات الفصل بين القوات الإسرائيلية من جهة والسورية والمصرية من جهة أخرى ، في أعقاب حرب تشرين ١٩٧٣.

وارتبط اسم نيكسون بما يعرف بمبدأ نيكسون أو مبدأ (غوام) والقائم على تركيز الدبلوماسية الأمريكية في آسيا على الأدوات الاقتصادية كبديل عن الأدوات العسكرية وجعل الدول الآسيوية أكثر اعتمادا على نفسها في حل نزاعاتها وتقييد التدخل الأمريكي وحصره في ردع التهديدات التي تمارسها إحدى القوى النووية مع إمكانية ردع التهديدات التقليدية التي تحدث على نطاق ضخم لا قدرة لحلفاء أمريكا على مواجهتها[١٩].

٦. عقيدة كارتر (Carter Doctring) التدخل السريع

مع بداية السبعينات وخاصة بعد حرب تشرين ١٩٧٣ ، كان البعض في أوساط البنتاغون وأروقة البيت الأبيض والمستشارون والخبراء قد بدأوا جميعا في طرح مبدأ اعتماد القوة (لغزو حقول النفط) خاصة مع تصاعد حدة الأزمة الاقتصادية والتي ترجع مسبباتها إلى الاعتماد المفرط على النفط المستورد من الخارج حوالي (٤٠٪) مع أواخر السبعينات ، وبدأت المصادر العسكرية الأمريكية تتحدث بوضوح على انه (إذا تعاظم اعتمادنا على النفط الخارجي أو تدهورت سيطرتنا في السياسة الخارجية أو النفوذ الدولي ، فان البديل قد يكون إرسال حملة عسكرية إلى الشرق الأوسط[٢٠].

ولقد تجلى مبدأ كارتر بالإعداد لبناء قوات التدخل السريع وتدريبها على الظروف الجغرافية المشابهة لمنطقة الخليج العربي خاصة والشرق الأوسط عامة ، فضلاً عن تعزيز الوجود العسكري الأمريكي البحري في المحيط الهندي والبحث عن تسهيلات وقواعد عسكرية في البلدان المعنية أو المجاورة لها. وقد طرح كارتر أيضاً مشاريع التعاون الأمني التي جاءت اتفاقية كامب ديفيد كخطوة أولية على طريق تنفيذها [٢١]. كما أعلن كارتر في آذار عام ١٩٧٧ مجموعة أفكار محل أزمة الشرق الأوسط أعرب فيها عن قناعة إدارته بأن التوصل إلى تسوية شاملة يجب أن يكون الهدف الذي تسعى إليه ، وان إسرائيل تستطيع أن تضمن أمنها داخل حدود ما قبل حزيران ١٩٦٧ مع تعديلات بسيطة وان مصر لا تستطيع أن تمضي لوحدها في سلام منفرد ، وان على الفلسطينيين أن يلعبوا دور في عملية السلام وان من حقهم أن يكون لهم وطن[٢٢].

٧. رونالد ريغان (التطويق والمجابهة)

استلم ريغان السلطة عام ١٩٨١ ، ممثلاً للتيارات اليمنية والمحافظة في الطبقة الحاكمة ، وملزما ببرنامج واضح قوامه ، داخلياً العمل على تقوية الاقتصاد الأمريكي وخارجيا (استعادة عظمة أمريكا) ، أي بسط سيطرتها ونشرها هيمنتها في أنحاء العالم ، وتتلخص إستراتيجية ريغان بأنه قسم العالم إلى لونين فقط الأبيض (نحن) والأسود (هم) ويقصد به الاتحاد السوفيتي السابق والمعسكر الشرقي وكل من لا يخضع ولا ينصاع للمصالح الأمريكية ومتطلباتها ويندرج تحت هذا الوصف حركات التحرر والدول الساعية للاستقلال) [٢٣].

ومن أجل هذا التناقض من وجهة نظر المخططين الاستراتيجيين العسكريين والسياسيين الأمريكان يتطلب توفر عناصر إستراتيجية ثلاثية مترابطة تتمثل بـ :-

١. إستراتيجية التطويق والمجابهة :

تعد الإستراتيجية (الريغانية) إن ميدان الحرب لن يقتصر على منطقة معينة وإنما ستتسع لكي تشمل العالم كله ولا تقتصر على المجابهة العسكرية بل تمتد إلى كل الميادين التجارية ونقل التكنولوجيا وإثارة الصراعات والعلاقات داخل الكتلة الشرقية وما إلى ذلك.

٢. إستراتيجية الترابط الإقليمي :

ترتبط هذه الإستراتيجية بالأولى وتعمل لخدمتها فما دامت جانب قضية حصار الاتحاد السوفيتي السابق ومواجهته هي (قضية القضايا) ، فالولايات المتحدة تسعى إلى خلق سلسلة مترابطة من الأقاليم الإستراتيجية في العالم ، بحيث يقتضي أمن كل منها تحقق الأمن الشامل للمنطقة الأخرى.

٣. إستراتيجية التسليح القصوى :

تزعم الولايات المتحدة بتفوق الاتحاد السوفيتي السابق في أغلب مجالات التسليح (التقليدي والاستراتيجي) ، فان الإستراتيجية (الريغانية) الجديدة تعد الرد الوحيد والمقنع على هذا التفوق هو تطوير قوة عسكرية ضخمة ، بحيث تكون قادرة على ضمان وجود عنصر رادع قوي ، لهذا فهي شرعت ببرامج تسلح عالية النفقات مثل إنتاج القنبلة النترونية والصواريخ العابرة للقارات ، وتطبيقاً لتلك الإستراتيجية في الشرق الأوسط اتخذت الإدارة الأمريكية مجموعة من الإجراءات العملية المتكاملة لربط الدول الحليفة في المنطقة بمجموعة من الأحلاف وإعداد قوات التدخل السريع وعقد اتفاقيات التعاون في المجالات العسكرية وتدعيم الأساطيل الأمريكية في البحار المجاورة. ويركز التصور الاستراتيجي الأمريكي الجديد للمنطقة على خلق دوائر إستراتيجية متداخلة ومتكاملة تتقاطع جميعها في مركز واحد وهذه الدوائر تتمثل بدائرة الحلف الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي التي تنظر إلى إسرائيل كحليف وأن أمن إسرائيل هو هدف لهذه الإدارة ، كذلك دائرة الحلف الإستراتيجية الأمريكي – الإسرائيلي – المصري وهذه الدائرة ترسخت بتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد وهي ترتكز على دور مصر الأساس في خدمة الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة [٢٤] ، فضلاً عن الدائرة الثالثة والمتمثلة بدائرة الإجماع الأمريكي – العربي – الإسرائيلي ، وتؤكد هذه الإستراتيجية على إن نجاح الخطط الأمريكية لمواجهة زعماء (مغامرين) محل الزعماء الأكثر اعتدالا [٢٥].

٨. إستراتيجية جورج بوش (الأب) الاحتواء المزدوج

شهد عهد بوش (الأب) انتهاء الحرب الباردة بانتصار المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة ، وقد وقع مع الرئيس الروسي غورباتشوف معاهدة تقضي بإنهاء حالة العداء بين البلدين والتي اعتبرت نهاية الحرب الباردة وأسهمت في التقليل من أسلحة الدمار الشامل.

ظهرت معالم إستراتيجية بوش في التطبيق في الشرق الأوسط أثر قيام حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ فيما يسمى بـ (عاصفة الصحراء) التي خطط لها لإخراج القوات العراقية من الكويت ، ويمكن النظر إلى تلك العملية من الناحية الجيوبولتيكية إلى كونها تشكل العملية الأكثر جدية لإعادة هيكلة المصالح الإستراتيجية الأمريكية في عموم المنطقة بشكل عام وتأثيراتها الخارجية بشكل خاص وبدرجة أساس ضد كل من العراق وإيران وأية قوة أخرى مشابهة لهما في تحديها للإستراتيجية الأمريكية[٢٦].

ولقد استندت الإستراتيجية الأمريكية في عهد بوش (الأب) على مفهومين أولهما شد الأطراف وثانيهما تمزيق القلب ومحاصرته ، وهذان المفهومان لهما أبعاد جيوبولتيكية على صعيد خارطة العالم السياسية عامة ومنطقة الشرق الأوسط خاصة ، ودول الأطراف من وجهة نظر الإستراتيجية الأمريكية هي (الدول المعتدلة) ودول القلب (الراديكالية) المتطرفة ، وبموجب ذلك قادت الولايات المتحدة اكبر تحالف دولي في تاريخ العالم الحديث ضد العراق وبذلك حققت استراتجيها التي تعمل على تمزيق دول القلب عسكرياً التي كانت تمثل من وجهة نظرها الخطر الأكبر على مصالحها الجيوستراتيجية في الشرق الأوسط والمحافظة على أمن (إسرائيل) وضمان الانسياق الدولي خلف الولايات المتحدة الأمريكية ، إن هذا السلوك يؤكد مضمون تلك المقولة العلمية التي مفادها إن حركة الدول العظمى تجاه الصراعات الإقليمية تتناسب طردياً مع مدى تعرض مصالحها الحيوية للخطر المباشر[٢٧] ، كما ساهمت الإستراتيجية تلك في تحريك ملف المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية من خلال الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لبحث الصراع في منطقة الشرق الأوسط وترجم هذا في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ، بزعامة الولايات المتحدة وروسيا وبحضور وفود ممثلة لجميع أطراف الصراع العربي – الإسرائيلي وممثلين عن الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون الخليجي وهو من مثل أولى لقاء في التاريخ يضم أطراف الصراع كافة.

أن انتهاء حالة الاستقرار المبني على الثنائية القطبية أدى إلى نشوء مرحلة جديدة من المنافسة الجيوسياسية الضعيفة وبالتالي إلى مخاطر وعدم الاستقرار أكثر مما كان في مرحلة ما قبل ١٩٨٩ ، والعراق هو أول اختبار لهذا المبدأ ، فالسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ كانت تقوم على ما أطلق عليه (الاحتواء المزدوج) الذي استهدف عزل العراق وإيران[٢٨].

إن نظرة متأنية للإستراتيجية الأمريكية والتي نتجت عن المتغيرات التي أفرزتها البيئة الدولية ، نجد أن انعكاسات تلك المتغيرات التي أفرزتها البيئة الدولية ، قد أسهمت في انجاز أهداف السياسة الأمريكية على المستوى الإقليمي لاسيما في المناطق المتاخمة بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية.

٩. الإستراتيجية الأمريكية في عهد (بيل كلنتون) الضربات الانتقائية ١٩٩٣ـ٢٠٠١

عانت الإدارة الأمريكية في مرحلة ولايتي بيل كلنتون من أزمة حقيقية ، تتلخص في عدم قدرتها على بلورة رؤية إستراتيجية متماسكة وواضحة المعالم للنظام العالمي في فترة ما بعد الحرب الباردة ، ففي اللحظة التاريخية التي شهدت تعاظم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الفعل ، تضاءلت قدرتها على تكوين رؤية استراتيجية للفعل المطلوب ، ولذلك اتسمت تلك المرحلة بعدم بلورة توجه استراتيجي محدد لإدارة العلاقات الدولية بتفاعلاتها كافة ، لاسيما جوانب الصراع منها ، إذ كانت تدير الأزمات والتوترات الدولية من موقع رد الفعل دون السعي إلى امتلاك زمام المبادرة الإستراتيجية.

وتعد إستراتيجية الاحتواء المزدوج (Dual Containment) التي تضمنت في مدلولاتها أبعاد التحرك الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط والقرن الإفريقي نموذجاً لتدني مستوى الفكر الاستراتيجي الأمريكي ، فهي بمثابة إعادة إنتاج لنظرية الاحتواء التي قامت عليها الإستراتيجية الأمريكية في النظام العالمي السابق (بوش الأب) وكان التعامل مع العقوبات من أكثر القضايا تجسيد لحدة هذه الأزمة[٢٩].

إن النجاح الجيوسياسي الأساس لإدارة كلينتون تمثل في بسط الهيمنة الأمريكية على أوراسيا وكان مهيئاً بفعل الخلفية الاقتصادية لها إذ حظيت الولايات المتحدة بانتعاش اقتصادي متصاعد في أغلب عقد التسعينات.

إن التحول النسبي في ميزان القوى الاقتصادية لصالح الولايات المتحدة دعمه اللجوء الانتقائي إلى القوة العسكرية من جانب إدارة كلنتون[٣٠].

١٠. إستراتيجية (بوش الابن) الانتقام الاستباقي ٢٠٠١ـ٢٠٠٨

سعت الإدارة الأمريكية الجمهورية في عهد (بوش الابن) لتكوين رؤية إستراتيجية تحدد فيها دورها الفاعل في النظام العالمي لدعم مصالحها الحيوية على أن تفرض رؤيتها الكونية على كافة الأنساق ، ما أدى إلى العديد من تصادم المصالح وتعارض الرؤى مع القوى الإقليمية المحورية وبخاصة في الشرق الأوسط ، وقد سعى التيار المحافظ الأمريكي (New-conservative) لدمج قضايا الشرق الأوسط في إطار صفقة تكاملية يدخل فيها الشأن العراقي فضلاً عن تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي ، إلا انه سرعان ما اتضح من رفض أمريكي لكل مساعي السلام السابقة خاصة (عهد كلنتون) ، لذلك كان لإعادة ترتيب الأولويات الإستراتيجية الأمريكية بمثابة صدمة للجانب العربي ، وبخاصة أولئك الطامحين بالقضية الفلسطينية وبدأ التركيز على إعادة التحالف الدولي المناوئ للعراق ودعم عمليات احتواءه[٣١].

فرضت أحداث ١١ أيلول تغيرات كبيرة على الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد ثبوت فشل العقيدة الأمنية التقليدية القائمة على الردع والاحتواء ، وأعطت تلك الهجمات للرئيس (بوش الابن) مدى أوسع بكثير من ذي قبل للمضي قدماً في ممارسة إستراتيجيتها العالمية بأسلوب أكثر أحادية بشكل نوعي أكثر من سابقاتها ، واستجابة للتحديات الإستراتيجية والتهديدات الأمنية في شكلها الجديد وغير المألوف ، لذلك أقرت إستراتيجية الحرب الاستباقية أو الضربات الوقائية[❖❖] ، إذ رأت الإدارة الأمريكية أنها الإستراتيجية الأنسب خلال هذه المرحلة وأصبح الاستخدام الوقائي للقوة هو الخيار الوحيد ضد الأخطار المحتملة وغير المؤكدة التي تهدد الأمن القومي الأمريكي[٣٢] ، وكان الاستخدام الأمثل لتلك الإستراتيجية في أفغانستان رداً على أحداث الحادي عشر من أيلول إذ استطاعت أن توجه ضرباتها للقضاء على حركة طالبان وتنظيم القاعدة الذي صنفته مصدر الإرهاب في العالم وفي أواخر عام ٢٠٠١ كانت قد تعدلت خريطة أفغانستان تماماً بسقوط حركة طالبان وتنظيم القاعدة ، كذلك أولت إدارة (بوش الابن) اهتماماً

لافتاً لملف الأزمة العراقية وطرحت برنامج العقوبات الذكية على العراق بهدف تشديد الخناق عليه واستنزاف قدراته وإمكانياته الاقتصادية. وبعد أن تحقق الاستقرار النسبي في أفغانستان بدأت الولايات المتحدة في تصعيد الأزمة العراقية على المستوى الدولي ، كما أعادت صياغة إستراتيجيتها العسكرية فيما عرف باسم الهيمنة الأمريكية(***) ، فعملت على إصدار القرار (١٤٤١) من مجلس الأمن الدولي في نوفمبر ٢٠٠٢ ، كما ضغطت على مفتشي الأمم المتحدة لإدانة العراق والتحرك داخل مجلس الأمن للتأكيد على أن العراق لم ينفذ القرار ، وعندما فشلت في إصدار قرار جديد يتيح لها ضرب العراق ، تجاوزت الشرعية الدولية وقامت بالتعاون مع بريطانيا باحتلال العراق في نيسان ٢٠٠٣ ، وكان الهدف من احتلال العراق هو تأكيد سيطرتها على النظام العالمي الجديد وصياغة مبادئ لهذا النظام ، وبداية لتحقيق هدف استراتيجي يتمثل في استكمال السيطرة على قوسي النفط الكبير الذي يبدأ طرفه الشمالي في آسيا الوسطى وبحر قزوين ، ليمتد طرفه الجنوبي إلى الخليج العربي الأغنى والأهم ، خاصة بعدما منحت الحرب على طالبان في أفغانستان المجال للسيطرة على الطرف الشمالي بقوس النفط الكبير ، وتحقيق ذلك الهدف يمنح الولايات المتحدة الفرصة الكاملة للسيطرة على أهم مصادر الإمدادات النفطية في العالم(٣٣) ، فضلاً عن أن العراق يمثل منطقة إستراتيجية مفصلية هامة يربط بين دول الخليج العربي وتركيا وهو الأقرب إلى دول آسيا الوسطى ، ويمثل الحدود البرية مع كل من إيران وسوريا ، وهذا يعني إن احتلال العراق يكمل حلقة السيطرة على الشرق الأقصى والأوسط. ويحد من نفوذ روسيا والصين في منطقة الشرق الأوسط(٣٤).

ولقد كان من نتائج احتلال العراق أن ظهرت مرحلة جديدة ملامحها الأساسية اختفاء المظاهر السيادية لبعض دول الشرق الأوسط حتى تلك المتعاونة مع الولايات المتحدة وظهور نظام إقليمي جديد انطلق من رؤية جيوسياسية غير تقليدية ويتميز بالتواجد العسكري الأمريكي المباشر ليس في العراق فحسب بل في دول عربية عديدة وما رافق هذا التواجد من اختفاء مظاهر التوازن الإقليمي التقليدي الذي كان قائماً وغياب ابسط قواعد السلوك القانوني الذي يحكم الدول.

استراتيجية أوباما تجاه الشرق الأوسط (القوة الذكية)

خصائص السياسة الأمريكية تستند عموماً إلى نظريات تشتق من الواقع الجيوستراتيجي والمصالح الحيوية في إقليم أو جغرافيا ما ، ومن أهم هذه الخصائص إنها تعتمد على الحلفاء الإقليميين والمحليين في تأمين مصالحها ، وأنها تغدر بحلفائها عندما يتحولون إلى حالات مستعصية ، أو أنهم أصبحوا عبئاً عليها سواء لأنهم فقدوا دورهم أو تعرضهم لخطر الإسقاط كما حدث في تونس ومصر ، وإنها سرعان ما تتخلى عن حلفائها لصالح بدلائهم الأقوياء الجدد بسرعة ، عندما تتمكن من تأمين معظم مصالحها القائمة ولو لمرحلة معينة ، إذ أن المهم لديها مصالحها المحلية والإقليمية بدرجة معينة ولا تأسف على فقدان حليف مهما طالت مدة ونوع خدماته التي قدمها ، وهذا ما تجلى في ثورات الربيع العربي التي أحدثت تغيراً في

المشهد السياسي العربي وكذلك تغيراً واضحاً لسياسات ومواقف الدول العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول الشرق الأوسط بصورة عامة والدول العربية التي حدثت فيها تلك الثورات والاحتجاجات بصورة خاصة.

وقبل إيضاح الإستراتيجية الأمريكية تجاه تلك الدول ، لابد من القول أن الربيع العربي هو في حقيقة الأمر تحول تاريخي مهم شهدته المنطقة العربية بدءً من تونس وانتهاء باليمن ، ولقد ظهر مصطلح الربيع العربي لأول مرة ، على لسان كبار صناع القرار السياسي الأمريكي ، أثر الانتفاضات الشعبية التي جرت على الساحة العربية والتي أطاحت ببعض رموز النظام السياسي العربي الراهن ، ومن ثم تداوله في معرض وصفهم للتغيرات الجارية على الساحة العربية والتي تعكس تغيراً واضحاً في موقف الإدارة الأمريكية من حلفائهم بالأمس ، الذين أطاحت بهم الانتفاضة الشعبية بتخليهم عنهم ومسايرتهم بشكل جلي للوضع الجديد [٣٥].

إن التعرف على طبيعة الموقف الأمريكي من ثورات الربيع العربي يتطلب العودة إلى بدايات التفرد الأمريكي في العالم أو ما يسمى بالنظام الدولي الجديد بعد عام ١٩٩١ في أعقاب حرب الخليج الثانية وتفكك الاتحاد السوفيتي في عهد بوش (الاب) وأصبحت الولايات المتحدة هي القطب الأوحد على مستوى العالم.

وللنظام العالمي الجديد من الناحية المفاهيمية ثلاث ديناميكيات رئيسية حاكمة للتطورات والاتجاهات في النظام الدولي ، يمكن الاستدلال عليها من خلال ما يأتي :-

١. التفتيت : ويقصد به العمليات التي تجري لخلخلة الوحدة الإقليمية (Territorial Unity) والاندماج الوطني للدول ، وهذه الخلخلة من حيث المبدأ لها ثلاث مستويات :

أ. التفكيك (Deconstructions) ويقصد به تفكيك البنية (الاقتصادية والسياسية والإدارية والاجتماعية) في إطار الدولة سواء إدارياً أو وظيفياً ، بحيث يؤدي إلى إضعاف الحكومة المركزية في الدولة ذات التعدد العرقي أو القبلي أو الديني بإعطاء صلاحيات متزايدة للمناطق الداعية للانفصال وتشجيع هذه الدعاوى وترسخ مناخ الاضطرابات المستمرة لمزيد من إضعاف الحكومة المركزية ، بحيث يبقى الإطار العام للدولة قائماً دون قدرة حقيقية على إدارة الأمور الداخلية والخارجية بكفاءة واستقلالية ، نرى ظاهرة (التفكيك) واضحة وجلية في دول عربية مثل العراق ، السودان ، لبنان ، سوريا ، وليبيا ، واليمن ، ومن أهم سمات حالة (التفكيك) إنها تضعف السياسة الخارجية للدولة وتسلب النظام الحاكم قدرته على اتخاذ مواقف جدية وتجعله يعتمد على الدعم الغربي كأحد مصادر شرعيته ومن ثم يضمن الغرب بقاءه ضمن منظومة التبعية فترة أطول[٣٦].

ب. الانفصال (Separation)

ويقصد به تجزئة الوحدة الإقليمية الوطنية على أسس مختلفة (عرقية أو قومية أو طائفية) من خلال التفاوض ، وهذا التفاوض قد يتم دون مرحلة عنف داخل حدود الدولة القديمة.

ج. انهيار النظام العام وانتشار الفوضى وفي هذه الحالة يكون هناك اختفاء للسلطة المركزية وتبرز مراكز متعددة ومتصارعة وتكون هناك حالة من الانقسامية الشديدة داخل إطار الدولة وحتى على مستوى كل جماعة أو تشكيل[٣٧].

د. الفوضى البناءة ❖❖❖❖

تعد نظرية الفوضى البناءة إحدى مستويات التفتيت للدول كما يعتقد الباحث ، ولا يمكن توضيح المعنى الفعلي لتلك النظرية دون ربطها بالتحولات التي شهدتها السياسة أو الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث أيلول ٢٠٠١ ، وترجع الخلفية التاريخية لإستراتيجية الفوضى البناءة إلى محاولة ترتيب أفكار ومعتقدات المحافظين الجدد وآبائهم المفكرين مع أفكار أخرى لعل أهمها مقولة (فجوة الاستقرار) فهذه الفجوة حسب رؤى (هنتجتون) صاحب نظرية صدام الحضارات في معالجته للتنمية السياسية ، تؤدي إلى زعزعة وخلخلة الاستقرار السياسي نتيجة لتولد الإحباط داخل المجتمع.

إن نظرية (الفوضى البناءة) تعني التدخل الأمريكي (المباشر وغير المباشر) في أي نظام إقليمي غير مستقر أو دولة ذات نظام حكم ديكتاتوري أو شمولي [٣٨] ، بهدف خلق البيئة المناسبة لأحداث هزات عنيفة بمقومات هذا النظام أو الدولة ، تكون قادرة بفعل التداعي الذاتي للأحداث ، على جعل أركانه تتقوض أو تتفكك مما يعطي الفرصة لبروز قوى حقيقية لم يكن يسمح لها من قبل بالظهور أو الوجود على الخريطة السياسية ، أكثر تقبلاً للتوجهات الخارجية الساعية إلى أن تأخذ الدولة الجديدة بالقيم الليبرالية الحديثة [٣٩] كما في التجربة الأفغانية والعراقية وفي ليبيا وتونس.

اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية أثناء (انتفاضة الربيع العربي) وما بعدها

تتلخص اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي تحديداً بعدة نقاط أهمها :-

١. الحفاظ على أمن منابع النفط وضمان تدفقه إلى العالم عموماً ، والغرب خصوصاً ، وكذلك الحفاظ على أمن إسرائيل ، وإلى جانب هاتين الركيزتين الأساسيتين ، أضيف لها هدف ثالث بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وهو محاربة الإرهاب ومعالجة أسبابه بعد أن ضربت العمليات الإرهابية عقر دار الولايات المتحدة ورموزها.

٢. إن سياسة أوباما في الشرق الأوسط تعكس فراغاً في القيادة العالمية ويضعف هذا الفراغ من قدرة حكومات ما بعد النظم الاستبدادية للتغلب على التحديات الاقتصادية والمؤسسية الهيكلية التي ورثتها عن الحكم الاستبدادي.

٣. رغم سقوط الديكتاتوريات الموالية للقوة الأمريكية وتولي قوى سياسية جديدة مكانها ، إعادة إدارة أوباما النظر في سياستها بناء على التغيرات الحاصلة ، إذ عكست السياسة الأمريكية تقارباً مع القوى الإسلامية في تونس ومصر(٤٠).

٤. استخدام المساعدات الخارجية كوسائل سياسية وأداة للضغط ، وذلك بطريقة تعزز وتوثق الارتباط مع أهداف واستراتيجيات أوسع للولايات المتحدة (٤١).

أبرز التحديات التي تواجه السياسة الأمريكية بعد ثورات الربيع العربي:-

واجهت السياسة الخارجية الأمريكية تحديات كبيرة بعد ثورات الربيع العربي يمكن أجمالها بما يأتي :-

١. تراجع نظرية استقرار الهيمنة وسياسة الكسب من طرف واحد.

٢. إن التحولات في الشرق الأوسط لا تتوائم ولا تتناسب مع نظريات سياسية سادت بدعم الديكتاتوريات ما دامت تخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

٣. إن القوة الأكبر في التحول هي قوة حركات الإسلام السياسي التي لها مواقف وسياسات تتناقض مع عدد من سياسات الولايات المتحدة في المنطقة.

٤. احتمالية تزايد المخاطر على إسرائيل بسبب صعود تيارات سياسية لها موقف أيدلوجي متشدد من المشروع الإسرائيلي(٤٢).

٥. لا خيار للسياسة الأمريكية إلا أن تتعامل مع عدو الأمس المزعوم ، حركات الإسلام السياسي في دول الربيع العربي.

٦. إن القوى العلمانية الليبرالية التي ارتبطت بمصالح كبيرة مع الولايات المتحدة لم تعد تتمتع بشعبية أو نفوذ رئيسي في هذه الدول ولذلك لم تعد صالحة للرهان عليها في الدفاع عند السياسات الأمريكية ومصالحها(٤٣).

٧. أدركت الولايات المتحدة إنها لم تعد قادرة على منع حركة التاريخ باتجاه التغيير في المنطقة ، ما يدفعها إلى التفكير ببرنامج التعايش والتعاون بدل الصدام مع الحكومات الجديدة وقواها السياسية.

٨. إن الحكومات الجديدة في دول الربيع العربي منتخبة من قبل شعوبها ، ولذلك فهي لا يمكن أن تغامر بمستقبلها السياسي بتفاهمات خاصة مع الولايات المتحدة بعيداً عن مصالح شعوبها ما يواجه صانع القرار السياسي الأمريكي إلى تغيير فلسفة التعامل والتفاوض مع القادة الجدد لتكون تفاهمات بين شعوب وليس بين حكام.

وبعد التعرف على طبيعة الأهداف الأمريكية وتوجهاتها وأبرز التحديات التي واجهتها السياسة الأمريكية لابد من إيضاح إستراتيجية الرئيس أوباما الذي استلم الحكم من سلفه الرئيس السابق (بوش الابن) الذي شهدت في عهده الولايات المتحدة ثمان سنوات مضطربة وعلى شفير الانهيار المالي ، لذلك

سعى الرئيس (أوباما) إلى رسم مسارات جديدة في السياسة الخارجية الأمريكية من حيث لغة خطاباته وأفعاله ، وذلك بفرض رسم تباين تام بين رؤية سياسته الواقعية المنضبطة وسياسة سلفه [٤٤].

وقد عبر الرئيس أوباما عن رؤيته للسياسة الخارجية الأمريكية في العقد الحادي والعشرين في كتابه الموسوم (جرأة الأمل أفكار عن استعادة الحلم الأمريكي (The Audacity of Hope) ((نحن بحاجة إلى إطار منفتح للسياسة الخارجية يضاهي في الجرأة والمدى سياسات هاري ترومان في حقيقة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، إطار يتصدى للتحديات ويتعامل مع الفرص المتاحة في الألفية الجديدة ، إطار يرشد استخدامنا للقوة ويعبر عن أعمق مثلنا العليا والتزاماتنا))[٤٥].

وبعد توليه الرئاسة ، أدرك الرئيس أوباما هو وفريق سياسته الخارجية بحجم التركة الثقيلة التي ورثها في سياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط والمتمثلة بحروب أفغانستان والعراق وتحالفات مع أنظمة استبدادية فضلاً عن التحديات التي تواجهها من قبل إيران وباكستان ، وإزاء تلك المعطيات تعهد أوباما بأن يتعامل على المستوى السياسي مع خصوم الولايات المتحدة ، كما أكد على أن الدبلوماسية والشراكة تعد أموراً مهمة لإعادة بناء التحالفات وإصلاح العلاقات حول العالم ، وأوضح إن الاعتماد على النزعة العسكرية الشديدة وتجنب الاتصال المباشر مع الأعداء جعل إدارة (بوش الابن) تسبب في أحداث ضرر بالغ ، كذلك أعلن عن رغبة بلاده في إعادة التوازن بين السياسة الداخلية والدولية وتحويل التركيز إلى الجهة الداخلية الأمريكية.

شهدت منطقة الشرق الأوسط في عهد أوباما تغيرات مهمة في خريطة الشرق الأوسط وتمثلت تلك بثورات الربيع العربي التي اندلعت على نحو مفاجئ ، والتي لم تنظر إليها السياسة الخارجية الأمريكية بجدية في مرحلة انتهاء الدكتاتوريات العربية أو تصور ما يمكن أن تكون عليه في المستقبل ، وقللت من أهمية تحذيرات سابقة حول إمكانية قيام ثورة شعبية بوصفها شؤون داخلية ، لكنها في الوقت ذاته أقرت بأن المصالح الحيوية الأمريكية ومن بينها تأمين مصادر الطاقة وحماية الحلفاء التقليديين من الضروري أن يتم الحفاظ عليها ، إلا إن ما يميز سياسة (أوباما) عن إسلافه وخصوصاً في عهد (بوش الابن) الذي اعتمده منطق القوة المنفرة غير الجاذبة ليس على المستوى العربي والإسلامي بل على مستوى العالم أجمع . نجد أن أوباما استند على نظرية العالم السياسي الأمريكي (جوزيف ناي) ، وهي واحدة من النظريات الدائرة في محور (القوة الذكية)[*****] ومضمونها الجمع بين القوة الناعمة (Soft Power) والقوة الصلبة (Hard Power) ، وكما موضح في المخطط رقم (١) اتبع الرئيس (أوباما) في البداية اسلوباً متأنياً وغير تدخلي في تعزيز الديمقراطية في المنطقة ، وأعلن عن تفضيله للحكومات المنفتحة لأنها تعكس إرادة الشعوب ، ويعد هذا انتقاداً ضمنياً للحكام العرب ، وأوضح أوباما في أعقاب اندلاع ثورات الربيع العربي في تونس ومصر ان بلاده تحمل الرغبة في تكييف أسلوب علاقاتها مع الدول العربية وفقاً لتطلعات

(الشعوب) وليس الأنظمة الحاكمة وهذا التكيف الاستراتيجي الذي استهدف منه أوباما ركوب موجة التغيير في العالم العربي وكسب قلوب وعقول الشعوب العربية وأوضح ذلك في احد خطاباته بقوله (إن مستقبلنا مرتبط بهذه المنطقة بفعل قوى الاقتصاد والأمن والتاريخ) ، لذلك سعى أوباما وإدارته إلى إعادة دور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مقبولة تسهم في عمليات التغيير الجارية في العالم العربي واستغلالها بصورة مثلى لتحقيق سياستها في المنطقة من خلال التأكيد على إعادة استكشاف نقاط القوة والإبداع في تفعيل القوة الذكية واستخدامها ، وجعل هذه القوى إستراتيجية جديدة للسياسة الأمريكية في المنطقة من خلال دعم مؤسسات المجتمع المدني ، والتأكيد على أهمية ثورة المعلومات والتشجيع على استخدامها في عمليات التواصل لتحقيق التغيير والإصلاح كما تدعي في العالم العربي [٤٦].

الشكل(١) مراحل الاستراتيجية الامريكية من عهد الرئيس مونرو الى اوباما

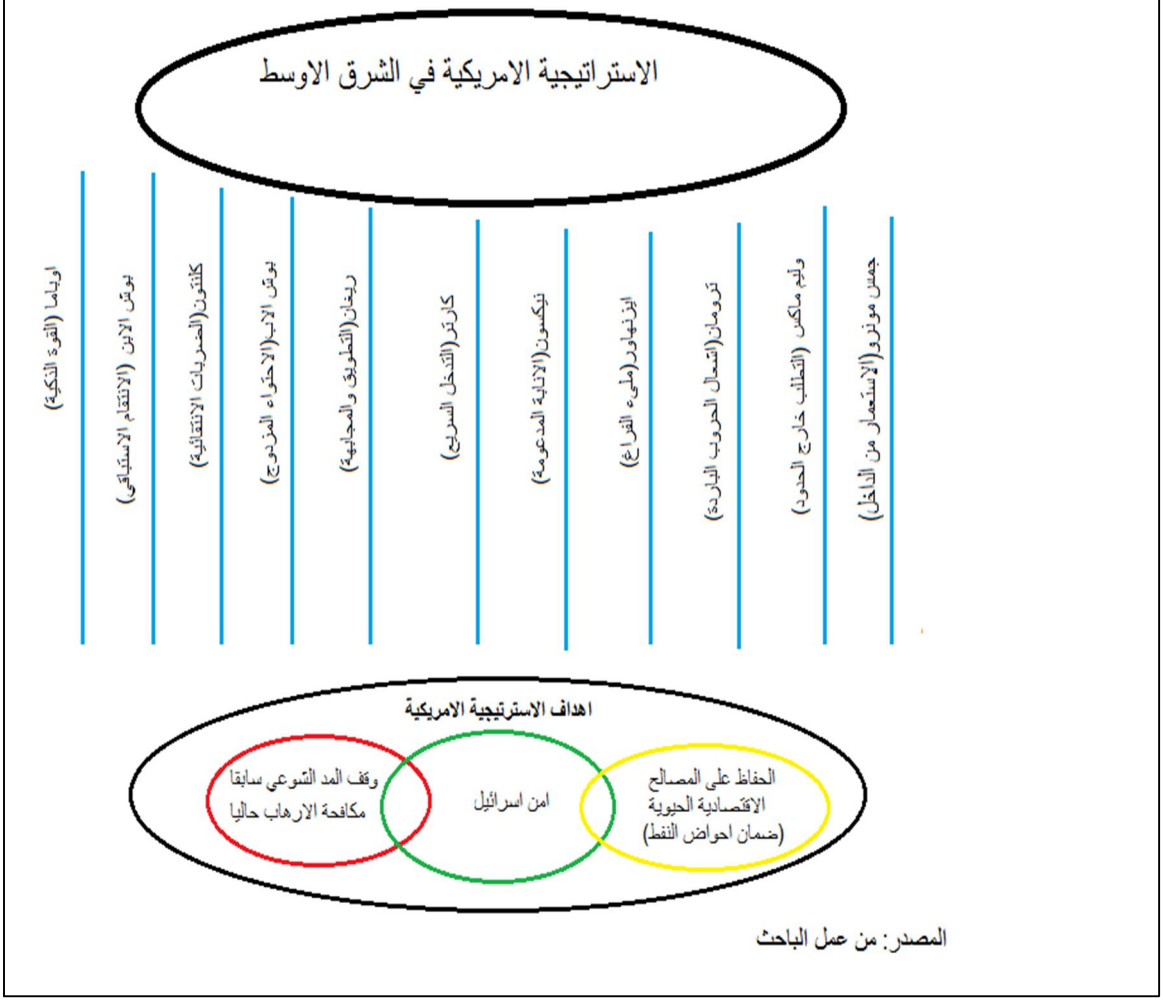

المصدر: من عمل الباحث

لقد أجبرت ثورات الربيع العربي الرئيس أوباما على إعادة النظر في تدخله في منطقة الشرق الأوسط ، إذ طرح في خطاب له في مايو ٢٠١١ نهجه تجاه ثورات الربيع العربي ، وسعى إلى إعادة تنظيم السياسة

الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية إذ قال (أن الولايات المتحدة لديها مصلحة ليس في تحقيق الاستقرار في دول المنطقة بل في قدرة الأفراد على تقرير مصيرهم أيضاً وأشار إلى أن الولايات المتحدة تؤيد وتساند تحقيق إصلاح سياسي واقتصادي دائم في إرجاء المنطقة ودعم التحولات نحو الديمقراطية واعتبرها أولية قصوى من الضروري أن تترجم إلى إجراء فعلي ومدعومة بجميع الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والإستراتيجية في أيدينا) (٤٧).

موقف الإدارة الأمريكية من حركات الإسلام السياسي

إن مصطلح الإسلام السياسي يمكن تعريفه على انه مجموعة من الأفكار والأهداف السياسة النابعة من الشريعة الإسلامية التي يستخدمها مجموعة (المسلمين الأصوليين) الذين يؤمنون بأن الإسلام ليس عبارة عن ديانة فقط وإنما عبارة عن نظام سياسي واجتماعي وقانوني واقتصادي يصلح لبناء مؤسسات دولة ، وتعد دول مثل إيران والسعودية والسودان والصومال أمثلة عن هذا مع ملاحظة إنهم يرفضون مصطلح إسلام سياسي ويستخدمون عوضاً عنه حكم الشريعة أو الحاكمية الإلهية(٤٨). وان حركة الإسلام السياسي بمفهومه الحديث بدأ بعد انهيار الدولة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى وقيام مصطفى كمال أتاتورك بتأسيس تركيا على النمط الأوربي وإلغائه لمفهوم الخلافة الإسلامية في ٣ مارس من عام ١٩٢٤ وعدم الاعتماد على الشريعة الإسلامية من المؤسسة التشريعية ، واعتبر البعض نشوء الحركة القومية على يد القوميين العرب النكسة الثانية للإسلام السياسي في العصر الحديث (٤٩).

إن علاقة الولايات المتحدة بأحزاب وحركات الإسلام السياسي ليست وليدة اليوم بل إنها بدأت مع بدايات الحرب الباردة في القرن الماضي حيث احتدم الصراع بين المعسكر الغربي الذي تقوده أمريكا وبين المعسكر الشرقي الذي يقوده الاتحاد السوفيتي السابق ، فعملت الولايات المتحدة على إنشاء أو (ساعدت على إنشاء) التنظيمات الإسلامية كسد واقٍ ضد المد الشيوعي الذي اتسع في أنحاء العالم الإسلامي وابرز مثال على ذلك هو قيام المخابرات الأمريكية بتشكيل (فصائل المجاهدين) في أفغانستان الذي مهد لميلاد (القاعدة)(٥٠).

إن ثورات الربيع العربي التي تتابعت في موجات واحدة تلو الأخرى توافق بعضها مع البعض في كثير من الأحداث أحياناً واختلفت في مجرياتها في أحيان أخرى قد يجمعها إلى حد كبير دافع رئيسي ، وهو الرغبة في التغيير والتحول إلى نظم حكم جديدة تحقق الديمقراطية والحرية والعدالة والحياة الكريمة والخروج من أمر نظم غلب عليها طابع القمع والاستئثار بالسلطة أو الاتجاه نحو التوريث ، وهو ما يعني استمرارية لنفس النهج حتى وان ارتدت ثياب عصرية على أيدي أجيال جديدة تحمل نفس الأفكار القديمة.

إن النظرة العامة لموقف الولايات المتحدة من أحداث الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن ، تجعل لكل حالة خصوصيتها وتفردها بما يميزها عن غيرها ، خاصة في ظل تنامي وصعود حركات الإسلام السياسي في تلك البلدان. فمنذ ثلاثينيات القرن الماضي وحتى بداية القرن الحالي استطاعت القوة العلمانية والليبرالية ان تسيطر على دفة الحكم في معظم دول الشرق الأوسط والدول العربية منها بصورة خاصة والتي لم تسمح للقوى الإسلامية وخاصة المحسوبة على الإسلام السياسي من أن تأخذ حريتها وممارسة نشاطها السياسي ، ولقد تعرض الكثير من تلك الحركات إلى التضييق والقمع ووصلت إلى حد التصفية الجسدية كما حصل لـ (حسن البنا) الذي اعدم عام ١٩٤٩ قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ في صراع بين رجال القصر الملكي والحكومة من ناحية وجماعة الإخوان المسلمين من ناحية أخرى وسيد قطب الذي حكم عليه بالإعدام في عهد جمال عبد الناصر في قضية تنظيم الإخوان المسلمين عام ١٩٦٥ وهما من القيادات الروحية للإخوان المسلمين في مصر[٥١] ومن ذلك الحين هاجرت معظم قيادات تلك الأحزاب إلى الخارج وخاصة إلى الدول الهشة أو المناطق الرخوة والتي لا توجد فيها حكومات مركزية قوية مما يوفر بيئة خصبة لحركة تلك الجماعات كما حدث في أفغانستان بعد احتلالها من قبل الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٧٩ ومن بعده الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠١ ، كذلك تعد الصومال من الدول التي انهارت عام ١٩٩١ وأصبحت بعض أقاليمها بؤرة لتلك الجماعات المتطرفة (حركة الشباب المسلم) فضلاً عن بعض المناطق في جمهورية اليمن وكذلك في جمهورية البوسنة وفي الشيشان (وظلت تلك القوى تعمل تحت مظلة ما يسمى بالقوى (الجهادية) ضد ما تسميه الأنظمة الديكتاتورية والقوى الكبرى المتعاونة معها في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، وتشكلت في تلك الدول حركات ومنظمات إرهابية تتسم بالتنظيم والقيادة مثل تنظيم القاعدة وحركة طالبان والفروع التابعة لتنظيم القاعدة في اليمن والصومال وليبيا والعراق وسوريا والتي تشكل المهاجرون العرب رأس الرمح فيها واستطاعوا القيام بعمليات نوعية وصفت بالإرهابية في مختلف أنحاء العالم وتأتي في مقدمتها أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ التي ضربت أمريكا في عقر دارها.

ومنذ ذلك التاريخ بدأت الولايات المتحدة بصياغة إستراتيجية للتعامل مع تلك الحركات اتسمت بأقصى درجات القوة ضدها والدول الحاضنة لتلك الحركات وفي مقدمتها أفغانستان والسودان وكذلك ضد الدول التي تعرض أمنها للخطر وكان العراق في مقدمة تلك الدول إلى جانب إيران وكوريا الشمالية والتي أطلقت عليها تسمية الدول (المارقة) وكان نتيجة ذلك أن شنت الولايات المتحدة حرباً على العراق واستطاعت احتلاله وإسقاط نظامه في نيسان عام ٢٠٠٣.

ولكن بعد ثورات الربيع العربي وصعود حركات الإسلام السياسي وتصديها للمشهد السياسي في كل من تونس (حركة النهضة) وفي مصر (الإخوان المسلمين) وفي ليبيا (أنصار الشريعة) وهي جزء من تنظيم

القاعدة وفي سوريا خليط من قوى علمانية المتمثلة بـ (الجيش الحر) وقوى أخرى متطرفة متمثلة بجبهة النصرة وتنظيم ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ، كذلك في اليمن تنظيم قاعدة الجهاد الذي هو جزء من القاعدة في شبه جزيرة العرب ، واستطاعت تلك القوى في تلك المرحلة أن تتصدر جزء من المشهد السياسي وبعضها أصبح في قمة الهرم السياسي ، إذ استطاعت حركة النهضة أن تحكم تونس والإخوان المسلمين في مصر وبعض الحركات الإسلامية في ليبيا (فجر ليبيا) وهي محسوبة على الإخوان المسلمين ، وإزاء هذا الوضع سارعت الولايات المتحدة إلى إعلان تأييدها لتلك الحركات بعد أن كانت من أشد المعارضين لها.

وان قراءة متأنية لهذا التغيير الدراماتيكي في الموقف الأمريكي وتخليها عن أصدقائها وحلفائها القدامى التقليديين ، إنما ينطلق من اعتبارات عدة منها :-

١. إن حرمان هذه الأحزاب والحركات من الوصول إلى السلطة والوقوف بالضد منها سوف يفسر من قبل (الاسلامويين) بأنه موقف معادي للإسلام وسيشكل خطورة على الأمن القومي الأمريكي لاحتمالات قيام هذه الأحزاب بعمليات انتقامية ضد أمريكا ومصالحها في العالم كون تلك الأحزاب والحركات تملك إمكانيات التنفيذ كما أثبتت تجربة ١١ سبتمبر وغيرها من العمليات التي قامت بها الأذرع العسكرية لتلك الأحزاب ضد المصالح الأمريكية في مختلف أنحاء العالم [٥٢].
٢. التخوف من نشؤ حالة عدم الاستقرار التي قد تنتشر في مناطق أخرى مجاورة وتضر بمصالح أمريكا.
٣. أن معارضة الولايات المتحدة أو حرمان الإسلاميين من الوصول إلى السلطة يعني ذلك تعارضها مع مبادئ الديمقراطية التي تدعو إليها في سياستها المعلنة [٥٣].
٤. تعتقد الولايات المتحدة أن تلك الحركات والأحزاب سوف تضطر إلى طلب المساعدات الخارجية التي تقدمها هي وبقية المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد كون اغلب بلدان الربيع العربي فقيرة اقتصادياً عدا (ليبيا) ، وغالباً ما تكون تلك المساعدات مشروطة الأمر الذي يجعل من تلك الحركات والأحزاب تبتعد عن نهجها المبدئي وخطابها الإسلامي المعلن والمعادي للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وفي مقدمتها (إسرائيل). أما في حال رفضها لتلك المساعدات فسوف يضعها في موقف محرج أمام شعوبها التي ثارت من أجل تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية بالدرجة الأساس وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث استياء شعبي عارم وفشل تجربتها في الحكم كما في (مصر وتونس).
٥. يعتقد الباحث إن عدم اعتراض الولايات المتحدة على تولي حركات الإسلام السياسي إنما يندرج في إطار فسح المجال أو تهيئة الفرص أمام قادة تلك الأحزاب لتولي المناصب العليا والتمتع بكل ما توفره تلك المناصب من امتيازات لهم ولأعضاء أحزابهم مما يعني انغماسهم بكل المغريات التي

توفرها لهم الدولة الأمر الذي يجعل تفكيرهم ينصب في كيفية الحفاظ على تلك المغانم وعدم فسح المجال للآخرين من القوى الوطنية من الوصول إلى المناصب العليا سواء الأمنية منها أم المدنية.

٦. يعتقد الباحث أيضاً أن مساندة الولايات المتحدة لتولي الأحزاب والحركات الإسلامية دفة الحكم في بلدان الربيع العربي سوف يخلق حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي نتيجة الصراع الذي يحدث بين تلك الحركات والجماعات الأخرى الرافضة سواء من أنظمة الحكم القديمة أم من التيارات والأحزاب التي تختلف معها في التوجهات والرؤى من الناحية السياسة أو الدينية وبالتالي تتهيأ بيئة خصبة (بؤر إرهابية) في تلك البلدان مما يؤدي إلى سهولة تحرك الجماعات الإرهابية من الداخل وتدفقهم من خارج تلك البلدان خاصة ما يعرف بـ (المجاهدين العرب) في أفغانستان والشيشان والبوسنة وبذلك تتحول تلك الدول إلى ما يشبه (الاسفنجة) لتجمع الإرهابيين وبذلك نستطيع القول إن الولايات المتحدة استطاعت أن تتخلص من (إرهابي) الخارج الذين يهددون مصالحها من جهة وحصرهم داخل تلك الدول مما يسهل ضربهم فيها وهذا ما نلاحظه في كل من سوريا واليمن وفي بعض المناطق من العراق إذ استطاعت الولايات المتحدة من توجيه ضربات جوية لهم مع دول التحالف.

إن إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه دول الربيع العربي لم تكن واحدة ، وإنما استندت على عدة معطيات منها موقع تلك الدولة ودرجة تأثيرها في محيطها الإقليمي وتأثيرها على المصالح الأمريكية في المنطقة وسيقتصر التحليل في هذا البحث على الدول التي انضمت بصورة مباشرة إلى ظاهرة الربيع العربي والتي يعرفها البحث على إنها تلك الدول التي جمعت ما بين حدوث احتجاجات شعبية قوية مطالبة بتغيير سياسي وحدوث درجة من درجات التغيير فيما يتعلق بالعملية السياسية على أرض الواقع ، وبناء على ذلك إن دول الربيع العربي تنقسم إلى نوعين ، الأول هي الدول الأكثر تأثراً وهي الدول الأربع التي أدت التحولات فيها إلى تغيير رأس الدولة (مصر ، تونس ، ليبيا ، اليمن).

أما القسم الثاني فيتضمن الدول الأقل تأثراً وهي الدول التي لم يصل فيها الأمر إلى تغيير رأس الدولة على الأقل حتى الآن ، ولكن شهدت تغيير حكومات (سوريا ، الأردن ، المغرب)[٥٤] ، ينظر خريطة (٢) وإزاء تلك الأحداث سعت الولايات المتحدة التي تبني إستراتيجية مختلفة إزاء الإسلام السياسي أطلق عليها (التكيف الاستراتيجي) ، فالإسلام السياسي من وجهة نظرها لا يتنافى مع الديمقراطية ولا هو بالضرورة خصماً للولايات المتحدة الأمريكية. وتختلف مظاهر الإسلام السياسي من دولة إلى أخرى فيما يتعلق بالأهداف والاستراتيجيات والأفكار والزعامات ، وان هدف الولايات المتحدة هو التأثير على سلوك الجماعات الإسلامية بدلاً من الرفض المطلق لدور الإسلام السياسي ، وعند فتح الحوار مع تلك

الأحزاب سيكون حكم الولايات المتحدة على أفعالها في مقابل أقوالها ، خاصة فيما يتعلق بالإصلاحات السياسية والاقتصادية وأمن إسرائيل [٥٥].

خريطة رقم (٢)

دول الربيع العربي

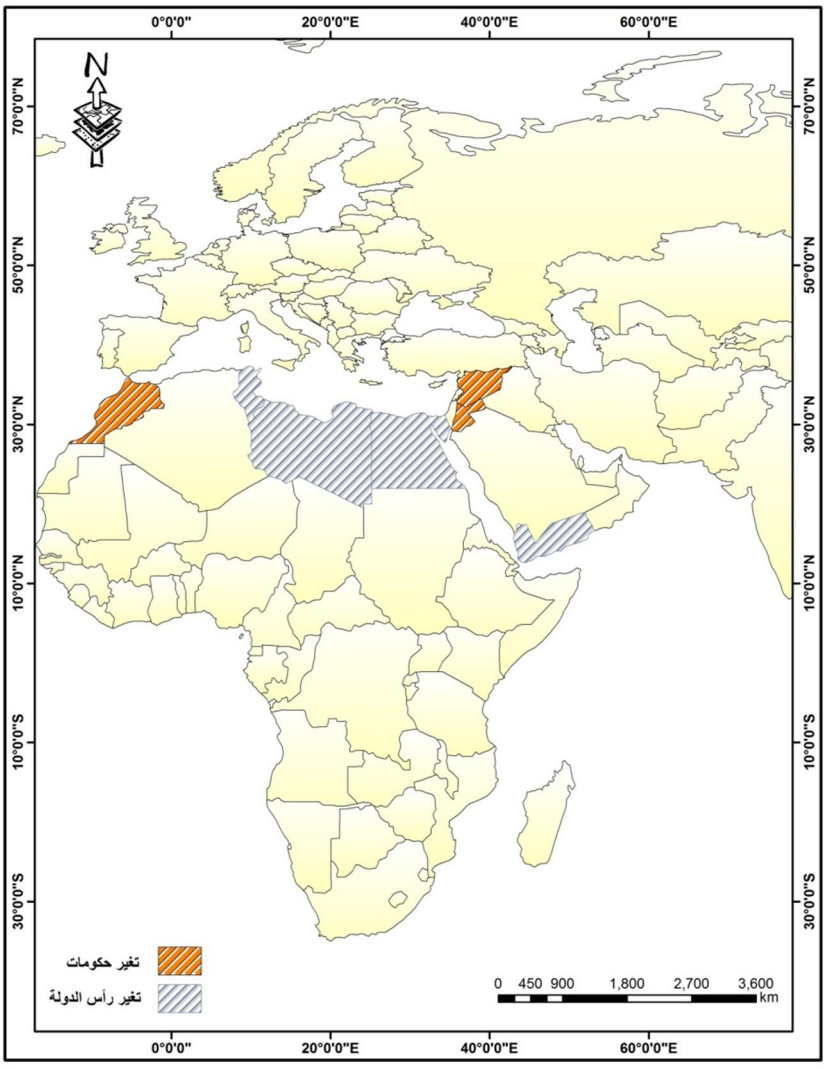

المصدر : عمل الباحث اعتمادا على برنامج Arc map 9.3

وعندما أدركت واشنطن إن تيار الإسلام السياسي هو الجواد الرابح في هذه الانتفاضات فوضعت رهانها على هذه الجماعات أملاً في تحجيم دور الإرهاب على مستوى العالم[٥٦].

وبعد أن تم التعرف على طبيعة المواقف الأمريكية من الإسلام السياسي بصورة عامة سوف يتطرق البحث إلى طبيعة الإستراتيجية الأمريكية تجاه كل دولة من دول الربيع العربي حسب الأسبقية الزمنية لحدوث الانتفاضات والاحتجاجات في تلك الدول.

١. تونس :

بدأت ثورات الربيع العربي من تونس إذ اندلعت الاحتجاجات والمظاهرات في المدن الرئيسية جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه وكان من أسباب ذلك هو انتشار والفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية وعدم وجود العدالة الاجتماعية وانتشار البطالة فضلاً عن التضييق السياسي والأمني وعدم نزاهة الانتخابات التي تجري في معظم بلدان الربيع العربي وانعزال النظام الحاكم عن الأغلبية العظمى من الشعب(٥٧) وسرعان ما أدرك الرئيس زين العابدين بن علي أن الموقف تخطى حواجز العلاج ، وانطلقت مطالب التغيير ، فليس بمقدوره معالجة الوضع فترك البلاد بعيداً عن الاحتكاك المباشر بالتيارات الثائرة ضده ، واستطاع التيار الإسلامي الذي يتقدمه حزب النهضة الإسلامي أن يعتلي الثورة وان يوجه المسار نحو مفهوم ذي مرجعية إسلامية كونه كان احد الأحزاب الرئيسية المعارضة والمنظمة خارج تونس أبان حكم النظام السابق ، ولم يقلق هذا التوجه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي إزاء تأكيدات قيادات حزب النهضة المتضمن التزامهم بالسياسة التونسية الداخلية والخارجية واحترام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي سبق أن وقعتها الحكومة التونسية السابقة واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة والديمقراطية ، إلا إن عوامل الاحتقان بدأت تلوح في الأفق بين التيار الإسلامي والتيارات الليبرالية مما أدى إلى إشاعة مناخ من عدم الاستقرار وظهور جماعات متطرفة محسوبة على التيار الإسلامي مما آثار شعور بالإحباط لدى الشباب التونسي الذين قاموا بالثورة وضحوا من اجلها ، وقد أبطأ هذا الوضع عملية التحول نحو الاستقرار والديمقراطية ، وكان بين أسباب هذا الوضع هو عدم انجاز أو معرفة نتائج التحقيقات بشأن اغتيال المعارضين لحزب النهضة الإسلامية ، وكان موقف الولايات المتحدة هذا الوضع ادعائها الحرص على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في تونس والتوجه نحو عملية التنمية الاقتصادية وحماية مصالح الأقليات وبخاصة الأقلية اليهودية في تونس (٥٨) ، وإزاء هذا الوضع المتأزم والمرحلة الانتقالية الصعبة جرت انتخابات رئاسية وبرلمانية أظهرت تفوق للأحزاب الليبرالية وخسارة حزب النهضة لها مما يعكس رفض الشعب التونسي للأحزاب الاسلاموية والتي غالبا من يشار لها بالتطرف ، وتوجهه نحو الحرية والديمقراطية يخطى ثابتة وتعد تجربة تونس في التحول نحو الديمقراطية من التجارب الناجحة في دول الربيع العربي.

٢. مصر :

أحدثت الاحتجاجات والانتفاضات القوية في مصر وما يعبر عنها بثورات الربيع العربي أصداء واسعة على الصعيدين الإقليمي والدولي وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لما لمصر من مكانة إقليمية ودولية بسبب موقعها الجغرافي المهم والملاصق لإسرائيل وتحكمها بأهم ممر مائي (قناة السويس) التي تمر منه معظم إمدادات النفط الخليجي إلى أوربا والولايات المتحدة فضلاً عن كونها تمثل اكبر وأقوى دولة

عربية في المنطقة ، وعلى الرغم من التخوف الذي أبدته الولايات أول الأمر تجاه الثورة المصرية أثر تصدي التيار الإسلامي والمتمثل بالإخوان المسلمين والسلفيين للمشهد السياسي ، لكن هذا الشعور قد تراجع بعد تأكيدات الإخوان المسلمين احترامهم والتزامهم بما وقعته مصر من اتفاقيات وبعملية السلام مع إسرائيل ، ولقد حدث انقسام في الشارع المصري بين القوى الجديدة (التيار الإسلامي) والقوى الأخرى الليبرالية وانصار الرئيسي السابق مما ولد حالة احتقان في المشهد السياسي المصري وانعكس سلباً على الوضع الاقتصادي للمصريين الذي هو في الأساس وضع هش يقوم على السياحة وعلى المساعدات الخارجية ، هذه الحالة أثرت سلباً على علاقات مصر الدولية ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة التي دعت إلى ضرورة التعاون بين التيار الإسلامي والتيار الليبرالي والتوصل إلى اتفاق أو شراكة وطنية ، ودعت أيضاً إلى احترام حقوق الإنسان واحترام الحقوق السياسية وحقوق الأقليات والمرأة ، وقد تناغم الموقف الأوربي من حيث المبدأ مع الموقف الأمريكي فيما يتعلق بتقديم المساعدات المالية والعسكرية وتدفق الاستثمارات والتي غالباً ما تكون مشروطة إلى حين تحقيق المطالب السابقة الداعية إلى تحقيق الوفاق الوطني واستكمال الإجراءات نحو الديمقراطية وفي مقدمتها إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية [٥٩] إلا إن إحساس القوى الليبرالية والقوى الأخرى المساندة لها بانحراف خط سير الثورة عن مسارها وتجنيدها لصالح الإخوان المسلمين فضلاً عن تأزم الوضع الاقتصادي وخاصة قطاع السياحة الذي يعد احد الشرايين الرئيسية للاقتصاد المصري ، كذلك ظهرت إلى السطح حركات إرهابية متطرفة مثل حركة (بيت المقدس) في شبه جزيرة سيناء وحركات أخرى (أجناد مصر) وقيامهما بعمليات إرهابية داخل الأراضي المصرية ، كل ذلك أدى إلى قيام قطاعات واسعة من الشعب المصري ب ثورة أخرى مضادة في ٣٠ حزيران من عام ٢٠١٣ والتي أطيح من خلالها بحكم الرئيس (محمد مرسي) احد قادة الإخوان المسلمين وتول الجيش الحكم بزعامة (السيسي) الذي انتخب فيما بعد رئيساً لجمهورية مصر وأبدت الولايات المتحدة عدم ممانعتها لهذا التغيير طالما لن يؤدي ذلك إلى الأضرار بمصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة وفي مقدمتها إسرائيل.

٣. ليبيا :

لقيت الثورة في ليبيا تأييداً واسعاً من عدة أطراف إقليمية ودولية والتي أطاحت بالعقيد القذافي ، وفي مقدمتها الجامعة العربية التي وافقت على فرض حظر جوي عليها، والذي فتح الباب أمام إصدار قرارات دولية وقيام حلف الأطلسي بتقديم كافة أنواع الدعم والمساعدات العسكرية واللوجستية للثوار ، ووصل الحد إلى استخدام القوة الجوية ضد قوات القذافي مما سرع في انهيار النظام ، عندها دخلت ليبيا في فوضى وأصبحت الجماعات المسلحة تطالب بنصيبها من الثروة والسلطة ووصل الحد إلى فرضها بقوة السلاح وأصبحت لكل منطقة قوات خاصة بها كثوار مصراتة أو الزنتان أو بنغازي ، وفي تلك الظروف أصبحت

هناك مساحة أو بيئة مناسبة (هشة) لتحرك الجماعات الإرهابية فيها ، وأوضح صورة لهذه البيئة تجسدت بمقتل القنصل الأمريكي في بنغازي في أيلول ٢٠١٢ ، والاستيلاء على منطقة الهلال النفطي في بنغازي [٦٠] ، وإزاء تلك الأوضاع طرحت ليبيا مزيداً من الضوء على العقيدة الرئاسية لاوباما الذي رفض التدخل المباشر وتبنى مفهوم القيادة من الخلف والسبب الرئيس في ذلك التوجه هو ما تعلمته الإدارة الأمريكية من دروس حرب العراق فضلاً عن الضغط الاقتصادي في الداخل الأمريكي [٦١]. لذلك نأت بنفسها بعيداً عن المشهد الليبي طالما انه لن يؤثر على مصالحها بصورة مباشرة.

٤. سوريا :

إن الإستراتيجية الأمريكية تجاه سوريا تتمحور حول إيجاد تسوية سياسية تسهل خروج الأسد عن السلطة وكان أوباما يخشى تكرار السيناريو الليبي والعراقي ، وكان يأمل أن لا يطول أمد الصراع المسلح والذي يدمر الدولة السورية ويهدد النسيج الاجتماعي في البلاد وكانت أشد ما تخشاه الولايات المتحدة هو مخزونات الأسلحة الكيمياوية لدى سوريا ، واستطاعت الضغط في هذا الاتجاه ونجحت مساعيها في الضغط على سوريا وإعلان مخزونها الكيمياوي ونجحت فرق التفتيش في رصدها وجمعها ومن ثم تدميرها [٦٢]. ومن العوامل التي ساهمت في تحفظ الرئيس أوباما تجاه سوريا ما يأتي:-

أ. تخوف واشنطن من التوجهات السياسية والإيديولوجية لجزء من المجموعات المسلحة والمعارضة للنظام السوري ، خوفاً من تكرار السيناريو الأفغاني ، وتعمقت تلك المخاوف بعد مقتل القنصل الأمريكي في بنغازي ، وظهور حركة النصرة المرتبطة بتنظيم القاعدة وما يسمى بدولة العراق والشام (داعش) والتي اعتبرتهما الولايات المتحدة منظمات إرهابية.

ب. تنظر الولايات المتحدة برية إلى واقع الأحداث في سوريا ومسارها المسلح وما قد يخلفه الحسم العسكري من نتائج محتملة أبرزها فوضى انتشار السلاح وانتشار الجماعات الإرهابية وغياب السلطة المركزية ، وما لهذه التداعيات من صورة سلبية على أمن المنطقة عموماً وأمن إسرائيل خصوصاً.

ج. نظراً لانقسام وتشرذم المعارضة السورية ، وبسبب تأثر التجربة الأمريكية في العراق ، نجد أن واشنطن أكثر رغبة في إيجاد حل سياسي سلمي بدون الأسد وفي حالة لم يتحقق ذلك فإنها تسعى إلى تدريب وتسليح ما يسمى بالمعارضة المعتدلة [٦٣] ، ويعتقد الباحث إن الموقف الأمريكي هذا سيستمر إلى أن تجد القوى البديلة التي تطمأن لها وتستجيب لرغباتها وعدم تهديد مصالحها الحيوية وفي مقدمتها أمن إسرائيل الذي يعد هو الهاجس الرئيس للسياسة الأمريكية تجاه سوريا وان أي انقلاب وفوضى داخل سوريا سوف ينعكس بشكل أو بآخر على الحدود السورية الإسرائيلية (جبهة الجولان المحتل). والتي لا تريد الولايات المتحدة حدوث ذلك على الأطلاق.

٥.اليمن :

انطلقت شرارة الثورة اليمنية في ١٥ كانون الثاني من عام ٢٠١١ متأثرة بالثورة التونسية مدفوعة بعوامل داخلية وخارجية تمثلت العوامل الداخلية بالجمود السياسي الناجم عن استمرار الرئيس السابق عبد الله صالح في الحكم ٣٣ سنة ، ومحاولة توريث الحكم لنجله ، فضلاً عن سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية أما العوامل الخارجية فتمثلت في النجاح الذي حققته الثورتين التونسية والمصرية ، مما أوقد شموع الأمل في نجاح مساعي التغيير الذي طالما انتظرته نفوس اليمنيين. أما بخصوص الإستراتيجية الأمريكية تجاه أحداث اليمن فقد اتسمت بالتردد بسبب مخاوف الأمريكيين من التنظيمات الإرهابية المتطرفة (تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب) وانتشاره بسبب (هشاشة الدولة) وانتشار الفوضى مما يهيئ الفرصة لتوسع تلك التنظيمات لاسيما إن الطبيعة الجغرافية لبعض المناطق ملائمة لانتشار تلك الجماعات فضلاً عن انتشار الأمية والفقر والجهل في قطاعات واسعة من الشعب اليمني مما يسهل نشر أفكار الجماعات المتطرفة في صفوف قطاعات واسعة من الشباب اليمني ، كما أتسم الموقف الأمريكي بالغموض وفيه الكثير من الإرباك وتتصادم فيه القيم الأمريكية المتعلقة بالديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة من جهة مع تلك المتصلة بالأمن القومي الأمريكي من جهة أخرى ، لهذا كانت استجابة الولايات المتحدة تجاه أحداث اليمن بطيئة وسلبية ، لان في كل سياساتها الخارجية لا تراعي إلا مصالحها [٦٤] ، ومع ذلك أيقنت الولايات المتحدة انه في ظل الأوضاع السياسية والاجتماعية المتأزمة لابد من رحيل الرئيس علي عبد الله صالح وانه لا فائدة من بقائه بل أصبح عبئاً وكلفه زائدة ، ولكن بعد إعداد الترتيبات اللازمة لضمان الاستقرار والنظام ، ومن هنا ضغطت باتجاه التنازل أو تسليم السلطة النائبة (عبد ربه منصور هادي) مقابل منحه الحصانة من المحاكمة ، وان الموقف الأمريكي هذا جاء من أجل إيجاد نظام يستطيع الاستمرار في محاربة الجماعات المتشددة والتمسك بالاتفاقيات الموقعة مع اليمن في مجال مكافحة الإرهاب ، وفعلاً نجحت المساعي الأمريكية مع الدول الخليجية في تنحي الرئيس صالح وتسليم السلطة لنائبة هادي الذي أعلن أمام البرلمان في ٢٥ فبراير عام ٢٠١٢ مواصلة الحرب على الإرهاب (القاعدة) باعتباره واجباً دينياً ووطنياً مما دفع الحكومة الأمريكية إلى تقديم مساعدات مالية تقدر بنحو (٢٤٧) مليون دولار لمكافحة الإرهاب من مجموع ما قدم لليمن منذ بدء العملية الانتقالية والذي تجاوز (٦٣٠) مليون دولار [٦٥]. ورغم كل ذلك ظلت الفصائل اليمنية والأحزاب السياسية تتنازع خارج السلطة وبرز الحوثيون كفصيل قوي على الساحة اليمنية واستفادوا من ضعف الحكومة المركزية ووسعوا من مناطق سيطرتهم ووصلوا إلى العاصمة (صنعاء) واحكموا سيطرتهم عليها ، بعد أن خاضوا صراع مع السلفيين في دماج بمحافظة صعدة أنتهت إلى إخراجهم منها ثم خاضوا حرباً ضد قبيلة حاشد في محافظة عمران[٦٦].

إن الموقف الأمريكي من جماعة الحوثي تتلخص بكونهم فصيل سياسي يمني ولابد من مشاركته في الحياة السياسية عبر تنظيم سلمي على الرغم من أنهم يرفعون شعارات معادية لأمريكا ولكنهم في الوقت نفسه من أشداء أعداء القاعدة (٦٧).

يتضح مما سبق إن الإستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس أوباما تجاه ثورات الربيع العربي التي حدثت في كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن هي امتداد للاستراتجيات السابقة من حيث الأهداف والنتائج ، على الرغم من اختلاف الرؤى والتصورات وطريقة الوصول لتلك الأهداف وفي مقدمتها ضمان إمدادات النفط والحفاظ على أمن إسرائيل وتفوقها النوعي على جيرانها وكذلك مكافحة الإرهاب أو الدول الراعية له.

وان الغرض الرئيس من تأييدها لحركات الإسلام السياسي هو رغبتها في تفكيك الدول على أسس دينية ومذهبية أو عنصرية وإضعاف السلطة المركزية فيها فضلاً عن إيجاد بيئة مناسبة لدمج إسرائيل كدولة دينية (يهودية) بمنظومة الشرق الأوسط وبالتالي يصبح الصراع دينياً في المنطقة وتصبح هناك حالة من عدم الاستقرار في المنطقة عن طريق ما يسمى بالفوضى الخلاقه ، لكي تبقى تلك الدول والجماعات في حاجة للولايات المتحدة للتدخل العسكري المباشر أو في مجال أمدادات السلاح.

النتائج

يتضح من البحث إن الإستراتيجية الأمريكية في إزاء منطقة الشرق الأوسط عموماً والمنطقة العربية على وجه التحديد منذ عهد الرئيس جيمس مونرو إلى الرئيس الحالي باراك أوباما لها أهداف ثابتة ومحددة ترتبط بمصالحها الحيوية بالدرجة الأساس ومن بينها تأمين إمدادات (النفط والغاز) الذي تزخر به المنطقة فضلاً عن حماية أمن إسرائيل وحلفائها التقليديين ، وأضيف لهما هدفاً ثالثاً يتمثل بمكافحة الإرهاب.

وان الوصول لتلك الأهداف لم يكن على وتيرة واحدة أو وسيلة محددة وإنما اختلفت طبيعة التكتيكات الأمريكية بحسب سياسة الرئيس الأمريكي الذي يعكس توجهات احد الحزبين الديمقراطي أو الجمهوري ؛ وان تلك السياسة ترسمها مراكز الأبحاث التي تستند على مرتكزات جيوستراتيجية وإيديولوجية فضلاً عن الدوافع الجيواقتصادية والجيوسياسية ، بدءً من الحرب الباردة مروراً بمرحلة القطبية الثنائية وصولاً إلى مرحلة القطب الواحد بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق ونشوء النظام الدولي الجديد في عهد بوش الأب وتولي الولايات المتحدة مركز القيادة في العالم ، وتواصلت تلك الإستراتيجية بعد تصاعد الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية والتحول نحو الديموقراطية في دول الربيع العربي ، أثناء فترة الرئيس الحالي أوباما التي تبنت حكومته سياسة جديدة (براغماتية) أطلق عليها (سياسة التكيف الاستراتيجي) والتي استطاعت فيها الولايات المتحدة إلى تأييد الأنظمة الجديدة في تونس ومصر وليبيا

والتي قادتها أحزاب إسلامية تضمر العداء للولايات المتحدة واستطاعت بموجب تلك السياسة المؤيدة لسلطة للأحزاب الإسلامية أن تكيف سياستها وان تسوق نفسها بلون جديد وبلغة جديدة في ظل بيئة دولية متغيرة خوفاً على مصالحها الإستراتيجية في المنطقة ، فضلاً عن منافسة قوى أخرى لها في المنطقة كروسيا والصين ، لذلك استطاعت أن تستخدم أدواتها المحلية والإقليمية في الضغط على التيارات والأحزاب الإسلامية (الإسلام السياسي) من أجل التقارب معها وإبقائها ضمن دائرة الاهتمام السياسي والاقتصادي وتقديم كل ما تحتاجه تلك الحركات لتثبيت أركانها في الدول التي انطلقت فيها شرارة الربيع العربي وتصدت لواجهة الحكم فيها ، وكانت الولايات المتحدة دائماً ما تتحجج بمناصرتها للتحول الديمقراطي وإشاعة مبادئ الحرية والمساواة.

وخلاصة القول إن الولايات المتحدة لا يهمها من يحكم وبأي طريقة ونوع الحكم القائم سواء أكان شمولياً أم ديمقراطيا الشيء المهم لديها إن لا تخرج تلك الأنظمة من فلك السياسة الأمريكية وان لا تتعدى الخطوط الحمراء وفي مقدمتها مصالحها الحيوية وحماية أمن أصدقائها في المنطقة.

Abstract

The Middle East represented the seminal part within the American administration through the period of James Monro president even till the age of Obama president. The U.S.A government follow different strategies joined by the internal conditions of the U.S.A. (United States of America) in spite of all the developments and adventures that threaten it the external. Where all the strategies are surge from the aims and benefits of United States which represented by saving all the sources power akin (oil and gas) for Israel safety and protection they are colleague.

When the Arab spring uprisings are started in many Arab states, Obama president follows new techniques that called by cute power strategies, which assemble between the diplomatic aspects from one hand, and the power aspect from the other hand for realizing they are aims in the area. As well as U.S.A. Follow, the adaptation strategies with the Aslamic parties defied to the political scene in the Arab states because whole these parties don't threaten the safety of the United States in the area.

هوامش البحث

(١) فتحي محمد أبو عيانه ، الجغرافيا الإقليمية ، دراسة لبعض الأقاليم الكبرى في العالم ، دار المعرفة ، ٢٠٠٠ ، ص٣٥.

(٢) حافظ زياد ، المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤ ، ص٩٠.

(٣) إبراهيم مصطفى علين ، أهمية الشرق الأوسط في الجغرافيا السياسية ، مركز الراصد للدراسات ، ٢٠٠٥ ، ص٤٥.

(٤) محمد مراد ، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي ، دار المنهل اللبناني ، ط١ ، ٢٠٠٩ ، ص٤٢.

(٥) حسين حافظ وهيب ، استراتيجية الإدارة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد ٤٦ ، ص٥٠.

(٦) سمير أمين وآخرون ، العولمة والنظام الدولي الجديد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص٧.

(7) www.alriyada.com.2010

(٨) مروان بحري ، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط من ترومان إلى كيسنجر في السياسة الأمريكية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص٤٩.

(٩) سمير أمين ، مصدر سابق ، ص١٥-١٦.

(١٠) محمد مراد ، مصدر سابق ، ص١٠.

(١١) محمد مراد ، مصدر سابق ، ص١٧٥-١٧٦.

(١٢) وائل محمود الكلوب ، دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ سبتمبر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١١ ، ص١١٤.

(١٣) خليل ارزوقي ، المحاور الرئيسية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، جريدة اللواء ، ١٩٨١/٨/٢٨.

(١٤) عاطف الغمري ، الأمريكي التائه في الشرق الأوسط ، مكتبة الشرق الأوسط ، ط١ ، ٢٠٠١ ، ص١١.

(١٥) وائل محمود الكلوب ، مصدر سابق ، ص٥١-٥٢.

(١٦) احمد المصري ، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط : المنطق النظري والتطبيقات ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد ٣ ، ص٦٧-٩٤.

(١٧) احمد عبد الرحيم مصطفى ، الولايات المتحدة والمشرق العربي ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، نيسان ، ١٩٧٨ ، ص١٢٧-١٢٨.

❖ أعلن ريتشارد نيكسون منظومته الفكرية للصراع في العالم والتي بناها بوحي مستشارة بشؤون الأمن القومي هنري كيسنجر على ضرورة إيكال مهام حربية معينة لبعض الدول (الصديقة) نيابة عن الولايات المتحدة والاعتماد على الشركاء المحليين لقمع ثورات الشعوب في العالم كله ، وقد صيغت نظرية (فتنمية الحرب) انطلاقاً من هذه الفكرة ، أي جعل النظم المؤيدة للولايات المتحدة تلعب دورها في الدفاع عن مصالحها ومصالح (الحليف الكبير) بينما تقوم الولايات المتحدة بمدها بالمساعدات التكنولوجية والمادية للحصول على (أفضل النتائج) من أجل أن يسود الأمن والسلام في العالم.

(١٨) حمد المصري ، مصدر سابق ، س٣.

(19) www.Aljzeraa.net

(٢٠) احمد المصري ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ١١٢ ، آذار ، ١٩٨١ ، ص٨٩.

(٢١) احمد المصري ، الإستراتيجية الأمريكية والشرق الأوسط ، مصدر سابق ، ص٤.

(٢٢) عبد الستار جعيجر عبد ، سايروس فانس وسياسته الخارجية تجاه الشرق الأوسط ١٩٧٧-١٩٧٩ ، مجلة كلية الآداب ، الجامعة العراقية ، العدد ٩٨ ، ٢٠٠١ ، ص٤٠.

(٢٣) جريدة القبس الكويتية ، ١٩٨١/٩/٢٨.

(٢٤) احمد المصري ، مصدر سابق ، ص٥٧.

(٢٥) جريدة السفير البيروتية ، ١٩٨١/١٠/٢٠.

(٢٦) عبد الجليل زيد مرهون ، أمن الخليج بعد الحرب الباردة ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص٣٦٣-٣٦٥.

(٢٧) جمال عبد الجواد ، المصالح الإستراتيجية الأمريكية في الوطن العربي ،ندوة الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية ، معهد البحوث الدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٩٦.

(٢٨) اليكس كالينكوس ، الإستراتيجية الكبرى للامبريالية الأمريكية ، انترناشيونال سوزيالزم ، العدد ٩٧ ، ٢٠٠٢ ، ص٣.

(٢٩) خليل حسين ، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، ط١ ، ص٥٣٠.

(٣٠) اليكس كالينكوس ، مصدر سابق ، ص٥.

(٣١) خليل حسين ، مصدر سابق ، ص٢٢٩-٥٣٠.

❖❖ وهي الإستراتيجية القائمة على ضرورة القيام بعمل عسكري ضد أي دولة ترى الولايات المتحدة إنها قد تشكل تهديد لأمنها.

(٣٢) خليل حسين ، مصدر سابق ، ص٥٣١.

❖❖❖ تتمثل في خلق مستوى عال من التوتر يصل إلى مستوى الأزمة والتي تؤدي بدورها إلى الصراع العسكري إن لم يستجب الطرف الآخر لمطالبها.

(٣٣) خليل حسين ، مصدر سابق ، ص٤٢٨-٥٣٣.

(٣٤) المصدر نفسه ، ص٤٣٧.

(35) www.grenc.com

(36) ar.Islamway.net

(٣٧) مفكرة الإسلام ، آليات النظام الدولي الجديد. www.Islammemo.cc

❖❖❖❖ يعد (مايكل ليدن) أول من قام بصياغة مفهوم الفوضى البناءة ، وأحد ابرز الذين يعهد إليهم مركز (انتربرايز) بوضع التصورات والخطط التفصيلية التي تبنى عليها أحياناً السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، كما تولى عام ٢٠٠٣ قيادة مجموعة من خبراء المركز والتي قامت بإعداد التغيير الكامل في الشرق الأوسط والذي كان من المقرر أن ينفذ خلال عشر سنوات ويشمل إجراء إصلاحات شاملة على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي في دول المنطقة. www.Iraqcp.org

(٣٨) علي احمد الحوامدة ، السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر وأثرها على الوطن العربي ، الأردن ، ٢٠٠٩ ، ص٢١.

(٣٩) صحيفة الحياة ، العدد ١٥٣٨٨ ، ٢٠٠٥.

(٤٠) هاجر أبو زيد ، سياسة أوباما تجاه الشرق الأوسط : نهاية النفوذ الأمريكي ، مركز بغداد للدراسات والاستشارات والإعلام www.Baghdad center.net

(٤١) هشام القروي ، إستراتيجية أمريكية جديدة ، على موقع www.nama-center.com.

(٤٢) جواد الحمد ، سياسات أمريكا في المنطقة بعد الربيع العربي وموقع الحركات الإسلامية منها ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، ص٣.

(٤٣) جواد الحمد ، مصدر سابق ، ص٤.

(٤٤) هاجر أبو زيد ، سياسة أوباما تجاه الشرق الأوسط ، مصدر سابق.

(٤٥) عبد الأمير إبراهيم ، القيادة في استخدام أشكال القوة الرئيس الأمريكي باراك أوباما أنموذجاً ، مركز الفارابي للبحوث والدراسات ، العدد ١ ، ٢٠١٥ ، ص١٣٧.

❖❖❖❖❖ وهي القوة الروحية أو القوة المعنوية التي تستخدمها الدول في التأثير على دول أخرى قد تكون اضعف منها عسكرياً كنهج بديل عن القوة الخشنة التي يقصد بها استخدام القوة العسكرية في التأثير على الدول الأخرى وحملها على تنفيذ إرادة دول أخرى.

(٤٦) خالد حسن الحريري ، أمريكا وربيع العرب.

(٤٧) هاجر أبو زيد www.Baghdad center.net

(48) www.Wikipedia.org.

(٤٩) عبد الحكيم سليمان وادي ، الحوار المتمدن ، العدد ٤١٥٠ في ٢٠١٣/٧/١٣.

(٥٠) عودة وهيب ، أمريكا وأحزاب الإسلام السياسي ، الحوار المتمدن ، العدد ٤١٥٢ ، ٢٠١٣/٧/١٣.

(51) www.egypthistory.net

(٥٢) عودة وهيب ، مصدر سابق www.ahewar.org

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) مازن حسن ، تحديات دول الربيع العربي في مراحل الانتقال ، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، آذار ٢٠١٤. www.rcssmideast.org

(٥٥) إيمان عارف ، أمريكا وإستراتيجية جديدة في الشرق الأوسط ، جريدة الأهرام ، ٢٠١٤/٨/١٩.

(٥٦) الثابت والمتغير في سياسة أمريكا تجاه الشرق الأوسط بعد الربيع العربي ، الصباح نيوز ، ٢٠١٤/٥/٦.

(٥٧) الموسوعة الحرة ar.wikipedia.org

(٥٨) رضا احمد حسن ، مجلة شؤون عربية العدد ١٥٨ ، ٢٠١٤ ، ص٢.

(٥٩) رضا احمد حسن ، مصدر سابق ، ص٣.

(٦٠) المصدر نفسه ، ص٤.

(٦١) عبد الأمير إبراهيم ، القيادة في استخدام أشكال القوة الرئيس الأمريكي أوباما أنموذجاً ، مجلة الفارابي ، العدد ٠ ، المجلد ١ ، العراق ، ٢٠١٥ ، ص١٣٨.

(٦٢) هاجر أبو زيد ، مصدر سابق www.Baghdad center.net

(٦٣) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، تطورات الموقف الأمريكي من الثورة السورية ، ٢٠١٣ ، www.dohain statute.net

(٦٤) عبد الله عبد الحليم اسعد ، الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (٢٠١٠-٢٠١١) ، رسالة ماجستير ،غير منشورة ، جامعة النجاح ، فلسطين ، ٢٠١٢ ، ص١٢٧.

(٦٥) احمد خشافه ، التواجد الامريكي في اليمن ، جريدة البيان ، ٢٠١٥/١/٣٠.

(٦٦) مراقبون برس www.moragboon.pree.net

(٦٧) احمد خشافه ، المصدر السابق

قائمة المصادر و المراجع

١. إبراهيم ، عبد الأمير ، القيادة في استخدام أشكال القوة الرئيس أوباما أنموذجاً ، مجلة الفارابي ، المجلد ١ ، العدد (٠) ، العراق ، ٢٠١٥.

٢. أبو عيانة ، فتحي محمد ، الجغرافية الإقليمية ، دراسة لبعض الأقاليم الكبرى في العالم ، دار المعرفة ، ٢٠٠٠.

٣. اسعد ، عبد الله الحليم ، الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (٢٠١٠ – ٢٠١١) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح ، فلسطين ، ٢٠١٢.

٤. أمين ، سمير ، وآخرون ، العولمة والنظام الجديد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤.

٥. بحري ، مروان ، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط من ترومان إلى كيسنجر في السياسة الأمريكية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩١.

٦. الحمد ، جواد ، سياسة أمريكا في المنطقة بعد الربيع وموقع الحركات الإسلامية منها ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، ٢٠١٤.

٧. حسن ، رضا احمد ، مجلة شؤون عربية ، العدد ١٥٨ ، ٢٠١٤.

٨. حسن ، مازن ، تحديات دول الربيع العربي في مراحل الانتقال ، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٤.

٩. حسين ، خليل ، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية ، دار المنهل اللبناني ، ٢٠٠٩.

١٠. الحوامدة ، علي احمد ، السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر وأثرها على الوطن العربي ، عمان ، ٢٠٠٩.

١١. زياد ، حافظ ، المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤.

١٢. علين ، إبراهيم مصطفى ، أهمية الشرق الأوسط في الجغرافيا السياسية ، مركز الراصد للدراسات ، ٢٠٠٥.

١٣. العمري ، عاطف ، الأمريكي التائه في الشرق الأوسط ، مكتبة الشرق الأوسط ، ط١ ، ٢٠٠١.

١٤. كالينكوس ، اليكس ، الإستراتيجية الكبرى للامبريالية الأمريكية ، انترناشونال سوزيالزم ، العدد ٩٧ ، ٢٠٠٢.

١٥. الكلوب ، وائل حمود ، دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ سبتمبر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١١.

١٦. مراد ، محمد ، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي ، دار المنهل اللبناني ، ط١ ، ٢٠٠٩.

١٧. المصري ، احمد ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ١١٢.

١٨. ، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط المنطق النظري والتطبيقات العملية ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، العدد ٣، ١٩٨٠.

١٩. مصطفى ، احمد عبد الرحيم ، الولايات المتحدة والشرق العربي ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨٧.

٢٠. مرهون ، عبد الجليلي زيد ، أمن الخليج بعد الحرب الباردة ، دار النهار للنشر.

٢١. وهيب ، حسين حافظ ، إستراتيجية الإدارة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٤٦ ، بغداد ، ٢٠١٤.

الانترنيت

٢٢. هاجر أبو زيد ، سياسة أوباما تجاه الشرق الأوسط نهاية النفوذ الأمريكي ، مركز بغداد للدراسات والاستشارات والإعلام على الموقع www.Baghdad center.net

٢٣. هشام القروي ، إستراتيجية أمريكية جديدة ، مركز نماء للبحوث والدراسات ، www.nama-center.com
٢٤. المركز العربي للأبحاث ودراسة الاستراتيجيات ، تطورات الموقف الأمريكي من الثورة السورية ، ٢٠٠٣ ، www.dohainstitute.net
٢٥. مفكرة الإسلام ، آليات النظام الدولي الجديد على الموقع www.Islammemo.cc
٢٦. خالد حسن الحريري ، أمريكا وربيع العرب ، www.yemerss.com
27. www.wikipedia.org
28. www.alriyada.com
29. www.moragboon.press

الصحف

٣٠. خشافه احمد ، التواجد الأمريكي في اليمن ، جريدة البيان ، الصادرة في ٢٠١٥/١/٣٠.
٣١. إيمان عارف ، أمريكا إستراتيجية جديدة في الشرق الأوسط ، جريدة الأهرام في ٢٠١٤/٨/١٩.
٣٢. خليل ارزوقي ، المحاور الرئيسية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، جريدة اللواء الصادرة في ١٩٩١/٨/٢٨.
٣٣. جريدة السفير البيروتية ، الصادرة في ١٩٨١/١١/٢٠.
٣٤. جريدة القبس الكويتية ، الصادرة في ١٩٨١/٩/٢٨.
٣٥. جريدة الصباح نيوز ، الصادرة بتاريخ ٢٠١٤/٥/٦.